وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08ماي1945–قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقاربة الأمنية في العلاقات المغاربية(2002-2014)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية

تخصص علاقات دولية ودراسات امنية

إعداد:

- دلال عثامنية
- نزيهة بن عشي

اشراف:

الدكتور عبداللطيف بوروبي

أعضاء لجنة المناقشة

الاعضاء	الصفة
الاستاذ اليمين بن سعدون	رئيسا
الدكنور عبد اللطيف بوروبي	مشرفا
الاستاذ سليم حميداني	مناقشا

السنة الأكاديمية:2014–2015.

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى

الأستاذ المشرف عبد اللطيف بوروبي

لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى

توجيهاته القيمة، كما نتقدم بالشكر إلى

كافة الأساتذة الكرام بقسم العلوم

السياسية على مرافقتهم لنا طول مشوارنا

الدراسي بالكلية.

اهداء

اهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين واخوتي وكامل افراد عائلتي. وكذلك زميلتي نزيهة بن عشي

دلال عثامنية

اهداء

اهداء الى من اضاء بعمله عقل غيره و اهدي بالجواب الصحيح حيرة سائله فأظهر بسماحته تواضع العلماء، اهدي هذا العمل الى أمي وابي واخوتي واساتذتي الى زميلاتي وزملائي الى كل من رافقني في انجاز هذا البحث زميلتي دلال عثامنية .

نزيهة بن عشي

الخطة.

مقـــــــــدمـــــة.

<u>الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة مفهوم الأمن في العلاقات المغاربية.</u>

المبحث الأول: ماهية مفهوم الأمن.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: أهداف ظاهرة الأمن.

المطلب الأول: مستويات تحليل الأمن.

المطلب الثاني: خصائص الأمن.

<u>الفصل الثاني: السياسات الأمنية في العلاقات المغاربية(2002-2014).</u>

المبحث الأول: توصيف للبيئة الأمنية المغاربية(2002-2014).

المطلب الأول: التهديدات الصلبة للأمن المغاربي.

المطلب الثاني: التهديدات اللينة للأمن المغاربي.

المبحث الثاني: استراتيجيات دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية المغربية.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الامنية التونسية.

<u>الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الأمنية المغاربية.</u>

المبحث الاول: مظاهر التنافس المغاربي على الريادة الإقليمية

المطلب الأول: التنافس حول التسلح في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: التنافس الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب.

المبحث الثاني المغرب العربي كمنطقة لتغير موازين القوى الدولية.

المطلب الأول: المغرب العربي في الاستراتيجية الأوروبية.

المطلب الثاني: المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الثالث: مستقبل الامن المغاربي المشترك.

المطلب الأول: سيناريو استقرار الوضع القائم للعلاقات الامنية المغاربية.

المطلب الثاني: سيناريو تصاعدي للعلاقات الامنية المغاربية.

المطلب الثالث: سيناريو الثوري للعلاقات المغاربية الامنية.

خاتمة.

قائمة المراجع.

مقدمة

مقدمة

تمهيد

عرفت منطقة المغرب العربي العديد من التحولات انطلاقا من الحقبة الاستعمارية، مرورا بفترة الاستقلال وصولا للفترة الراهنة، على أصعدة عدة سواء السياسية الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والأمنية.

وعلى الصعيد الامني، تحاول الدول المغاربية(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)التصدي لجميع التهديدات والأخطار الأمنية، خصوصا مع تنامي الأزمات الخطابات المتطرفة العرقية والدينية والأثنية بالإضافة إلى الجوار السيء الذي يخلق و يصدر بدوره جوا من عدم الاستقرار و عدم الأمن إلى الإقليم المغاربي، فامن أي دولة من المغرب العربي هي من أمن الجوار.

و في ظل البيئة الأمنية الغير مستقرة و المهددة للفضاء المغاربي الواحد، أصبح لازما على الدول المغاربية التحرك لاحتواء الأوضاع الهشة في الجوار، هذا يأتي من خلال إعادة النظر في العلاقات المغاربية و توجهاتها الاستراتيجية، حيث التكامل و الإندماج من الحلول المقترحة.

اشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق، فالإشكالية المراد طرحها تتمحور حول الآتي:

تزايد التهديدات الأمنية التي تهدد استقرار المنطقة المغرب العربي، هناك من يرى أنه من الأجدر للدول المغاربية التوجه في علاقاتها نحو العمق الإفريقي و اقامة تعاون امني مع الدول الإفريقية ، ومن جهة أخرى يوجد من ينادي بضرورة التوجه نحو تعزيز العلاقات المغاربية- المغاربية على اعتبار أن هذه التحديات الأمنية هي تحديات أمنية مشتركة ما بين دول المنطقة، في حين يذهب آخرون إلى ضرورة إقامة علاقات مغاربية باعتبارها جزء من الفضاء المتوسطي مع دول شمال المتوسط ، للحفاظ على الأمن في المتوسط. فأي الإستراتيجيات هي الأنجع؟

الاسئلة الفرعية

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة هي كالأتي:

- ماهي أهم التحولات التي مست تطور مفهوم الأمن؟
- ماهي أهم التحديات الأمنية التي تواجه أمن الدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة في الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي؟
- هل أضحى من الضروري على الدول المغاربية صياغة أو بلورة عقيدة أو سياسة امنية لتصدي لهذه التهديدات ؟
- إلى أي مدى يساهم التنافس حول وعلى المنطقة المغاربية على تردي الأوضاع والعلاقات الأمنية في المنطقة؟
- أي سيناريو مستقبلي يمكن التنبؤ به للأمن في منطقة المغرب العربي؟

فرضيات الدراسة:

- تغير بنية النظام الدولي، تؤثر على تطور مدلول مفهوم الأمن.
- زيادة درجات التهديد الأمني في الدائرة المغاربية، يزيد من امكانية التعاون الامني ما بين الدول المغاربية.
- الخلاف المغربي – الجزائري يؤثر على التعاون الأمني في المنطقة.
- أبانت التهديدات الأمنية الراهنة، أن الدول المغاربية لا تهتم بالأمن الإقليمي بقدر اهتمامها بالأمن القومي
- في عصر العولمة والتكتلات، تتبنى المنطقة المغاربية إستراتيجيات للتفرقة.

أدبيات الدراسة

تعتبر معظم الدراسات حول الأمن هي دراسات أجنبية، بإعتبار أن البحث الأكاديمي لعلم العلاقات الدولية هو غربي بالدرجة الأولى.

فمعظم المفكرين الواقعيين يذهبون إلى تعريف الأمن انطلاقا من تعلقه بالدولة، بمعنى أن الأمن عندهم هو أمن الدولة من مختلف التهديدات التي يكون مصدرها الأول هي الدول بالدرجة الأولى.

ومن أهم المفكرين: هانزمورغانتو، ويلفرز، ولتر ليبمان وغيرهم.

نجد في المقابل من يركز على الأمن بدون دولة، بمعنى التركيز على جوانب وفواعل أخرى غير الدولة، ومن اهم المفكرين نجد باري بوزان والذي وضع قطاعات أخرى غير العسكرية، وروبرت مكنمارا الذي ركز على متغير التنمية كمرادف للأمن.

أما من جانب موضوع الدراسة (المقاربة الأمنية في العلاقات المغاربية2002-2014)لا يوجد موضوع مشابه لكن تجدر الإشارة إلى أنه توجد رسائل ماجيستر تناولت الموضوع لكن من جوانب أخرى سواء من الجانب الأمني أو التعاون الإقتصادي، أو من حيث فعالية اتحاد المغرب العربي.

- رسالة ماجيستر لابراهيم تيقومتين بعنوان المغرب العرب في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي- الأمريكي نموذجا.
- رسالة ماجسيتر لنورا بن صايم بعنوان مصادر التهديدات الخارجية لأمن المغرب العربي.

من ناحية اخرى نجد كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر، بعنوان " البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، الذي بين التحولات في مفهوم الأمن وكيف أن العولمة تؤثر على قضايا الأمن.كما يقدم الباحث من خلال كتابه الحوارات الأورو-أطلسية، وانعكاسات هذه الحوارات على الجزائر وخياراتها الاستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

المنهجية

اعتمدنا في بحثنا هذا، على خطة تاريخية، على اساس وجود دراسة لواقع العلاقات المغاربية داخل المجتمع المغاربي، عبر فترات زمنية متتالية ممتدة من سنة 2002إلى سنة 2014.

مناهج الدراسة

- المنهج الاستنباطي: أهم الطرق البحثية التي يستعين بها الباحث خلال دراسته الجانب النظري ،هذا سيساعد على الوصول إلى تحديد مفاهيمي ونظري للموضوع ينطلق من البحث عن المعلومات و تحليلها، وهذا ما سيعتمد عليه في الدراسة.
- المنهج الوصفي التحليلي: يعتبر أكثر المناهج استعمالا البحث العلمي الاجتماعي و الإنساني، و بإعتبار حقل العلوم السياسية من العلوم الإجتماعية، سوف يسهل من عملية وصفية تحليلية للمعلومات المستخدمة في الدراسة.
- منهج فرعي والمتمثل في منهج دراسة حالة

أهمية الدراسة

الأهمية العملية

- برزت أهمية الموضوع على اعتبار أنه له ارتباط بميدان دراساتنا الدراسات الأمنية، الأمر الذي شكل دفعة قوية للبحث في موضوعنا هذا وعزمنا على تجاوز الذاتية من البحث والدراسة. كما أن هذه الدراسة تمس الواقع الأمني المعاش.
- تبيين كون التعاون الأمني المغاربي في ظل الظروف الأمنية الراهنة، يعد مهما بالنسبة للمنطقة خاصة إذا تم التركيز التكامل و الإندماج بين بلدان منطقة المغرب العربي,

الأهمية العلمية

- تتضح الأهمية العلمية للموضوع، في مدى تطابق تفسيرات النظرية التي سندرسها مع واقع العلاقات المغاربية

الأهداف الدراسة:

- الاطلاع على الأوضاع الأمنية للمنطقة المغاربية (2002-2014)

- تبيان أهمية موقع منطقة المغرب العربي من خلال :التحديد الجيوسياسي للمنطقة، الأهمية الاقتصادية، أهم التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة.
- الاطلاع على الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربية للتصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة.
- الوقوف على واقع العلاقات المغاربية في فترة محصورة بين سنتي2014-2002.

اسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

- يعد موضوع الأمن من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد والدول، وبحكم التخصص كان من الأجدر التطرق لموضوع أمني بحت.
- كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم التي عرفت تحولا بعد الحرب الباردة. كذلك تبيان التهديدات والقضايا الأمنية الجديدة.

اسباب ذاتية:

- تتعلق باهتماماتنا بمنطقة المغرب العربي بحكم الإنتماء، فالمنطقة يجمعها معا تاريخ طويل ومشترك و مسرات مشتركة، وأخذت المنطقة المغاربية كنموذج للدراسة حتى يتسنى لنا وضع إطار تطبيقي للتوضيح والفهم و التعرف على موقع الدول المغاربية من المفهوم الجديد للأمن.
- أهمية الأحداث الجارية حاليا كالصراعات والحروب في الساحل الإفريقي، وسقوط دولة ليبيا وتأثير هذه الأحداث على منطقة المغرب العربي هذا كان بمثابة محفز لدراسة الموضوع.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

- قلة الكتب التي تخدم الدراسة في مكتبتنا مما سوف يدفع بنا إلى التنقل جامعات أخرى، أين سوف نواجه صعوبات في الحصول على مراجع وذلك راجع إلى الصعوبات التي يضعها أمامنا مسيري المكاتبات الجامعات الأخرى.
- المراجع الأجنبية، تتطلب منا ترجمة تفحص أكثر و سوف تأخذ منا وقت كبير في ترجمتها إلى لغة الدراسة.
- طرح موضوع واقع العلاقات المغاربية صعوبة الإحاطة به، حيث يمتد إلى الجانب الأمني و الإستراتيجي الإقليمي.
- يعتبر موضوع متناول بكثرة، هذا عامل آخر سيصعب علينا الدراسة.

هيكل الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا، نتطرق فيه إلى تعريف وتطور الأمن ، وخصائصه ومستوياته وكذلك، لتعرف على حجم التحول في مضامين الأمن لفترة ما قبل وما بعد الحرب الباردة التي أدت إلى بروز مفهوم جديد للأمن، وهو الأمن الإنساني، بعد أن كان الأمن مرتبط بالدولة "الأمن القومي". وعلى إثر هذه التحولات أصبح الفرد هو الوحدة الأساسية في التحليل، انطلاقا من أن امن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد وهذا يعني إدماج البعد الفردي ضمن دراسات الأمن.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل أولا بذكر مختلف التهديدات التي تهدد الأمن المغاربي سواء المشترك أو أمن كل دولة على حدى منها، هذه التهديدات منها الصلبة واللينة.

وبعدها نتطرق الى الاستراتيجيات الأمنية لكل دولة مغاربية على حدى وكيف تعتمد على مقاربتها الأمنية في مواجهة التهديدات التي أمنها القومي في المنطقة، وكرزت الدراسة على الجزائر والمغرب و تونس بإعتبارهم قوى اقليمية في المنطقة .

الفصل الثالث: من خلاله سوف نتضع المنطقة المغاربية كمنطقة تنافس سواء كان اقليميا بين دول المنطقة خاصة بين الجزائر والمغرب والتنافس الحاصل بينها لريادة او زعامة المنطقة، هذا من جهة من ناحية أخرى نجد أن المنطقة هي محط أنظار قوى دولية ويمكن القول بأن الوجود الأوروبي والأمريكي في المنطقة هو الأكثر حضورا في مجالات التعاون للدول المغاربية وكذا دخول المنطقة المغاربية ضمن استراتيجيات هذه القوى الدولية.

ينتهي هذا الفصل بدراسة مستقبلية لمتقبل الأمن المشترك في منطقة المغرب العربي، حيث درسنا مستقبل الأمني للمنطقة عبر ثلاث سيناريوهات:

السيناريو الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم. وبقاء الأوضاع الأمنية في المنطقة على حالها.

السيناريو الثاني: سيناريو تصاعدي للأمن المغاربي المشترك، من خلال هذه السيناريو يمكن التنبؤ بتحسن الأوضاع في المنطقة انطلاقا من مجموعة من المؤشرات.

السيناريو الثوري للأوضاع الأمنية في المنطقة، بمعنى تأزم الوضع الأمني إلى أسوء.

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة مفهوم الأمن في العلاقات المغاربية

الفـصـل الـأول

الـإطـار النظري لدراسة مفهـوم الأمن فــي العلاقـات المغاربيــة

يعرف حقل الدراسات الأمنية حركية و تطور، هذه التحولات لم تكن مقتصرة على الجانب المفاهيمي فقط، بل تعدى ذلك إلى أن الأمن كظاهرة عرف تحولات نوعية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين انتقلنا من التركيز على أمن الدولة إلى أمن الأفراد أو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني.

درسنا في هذا الفصل العناصر الآتية:

المبحث الأول: ماهية مفهوم الأمن.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: أهداف ظاهرة الأمن.

المطلب الأول: مستويات تحليل الأمن.

المطلب الثاني: خصائص الأمن.

المبحـث الـأول

مـاهيــة مفهــوم الـأمــن

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف عند موضوع الأمن من خلال تقريب و استيضاح مفهوم الأمن ومدلولها اللغوي و الإصطلاحي خاصة في موضوع مثل موضوع الأمن لتعقد الظاهرة الأمنية، بالإضافة إلى أن موضوع الأمن يعرف مستويات متباينة في التحليل، استوجب علينا التوقف عند هذا الفصل النظري من اجل الفهم الجيد في المراحل القادمة من الدراسة.

المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن.

يعتبر تعريف مفهوم الأمن من الأمور التي لم يتفق عليها الباحثين، مما يصعب اعطاء تعريف موحد ومحدد لمفهوم الأمن.

أولا: تعريف اللغوي للأمن.

تناولت مختلف المعاجم اللغوية سواء الأجنبية والعربية، تعريف مفهوم الأمن كمرادف للطمأنينة وكنقيض للخوف، أو مساويا لإنتفاء الخطر.[1]

يعرف المعجم الانجليزيOXFORD DICTIONARY: الأمن" **قدرة الدولة على التحرر من المخاطر والتهديدات**". **ويعتبر الأمن مرادفا للأمان والاستقرار**[2]. أما في المعاجم العربية، ففي لسان العرب لأبن المنظور نجد أن الأمن هو الأمان بمعنى: وقد أَمنتُ فأنا أمنٌ وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأمان والأمْنُ ضد الخوف.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، **"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه و تهديداته(دراسة نظرية في الاطر والمفاهيم)"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، تم التصفح 2014/12/30على الساعة 21:45، متاح على الرابط الالكتروني:
/http://www.abhatoo.net.ma/content/download

[2] **"Definition of security",** available from:
http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/security.

استعمل مفهوم الأمن بدلالات مختلفة في الكتابات العربية، ففي كتاب "**سلوك المالك في تدبير المماليك**" لكاتبه "**شهاب الدين بن أحمد عمر ابن أبي الربيع**" ، نجد أن الأمن لا يرتبط بالجانب العسكري، بل يمتد ليمس الجانب الدبلوماسي.

أما بالنسبة لـ"**أبي الحسن الماوردي**" في كتابه "**أدب الدنيا والدين**" فربط الأمن بأمن الحكام والمحكومين.

أما "**ابن خلدون**" يرى أن الأمن يعادل القوة لأنها سر وجود وبقاء الدولة وتتجسد القوة بالملك والجيش والمال[1].

ثانيا: التعريف الإصطلاحي للأمن.

يبقى تعريف الأمن من الناحية الإصطلاحية، محل اختلاف، ومن الصعب إعطاء تعريف موحد وذلك لاختلاف الزوايا التي ينطلق منها الباحث في محاولته لتحديد تعريف لمفهوم الأمن، و كذلك وفقا للتغيرات الدولية والإقليمية التي يشهدها النظام الدولي.

الصعوبة في تعريف مفهوم الأمن جعلته من المفاهيم التي يطلق عليها "**والتر غالي**" بـ مفهوم متنازع عليه جوهريًا، ومثل جميع المفاهيم المتنازع عليها جوهريًا، كالقوة والحق والعدالة وغيرها من المفاهيم، لا يتوفر الأمن على قاعدة تصورية مشتركة يستند عليها الباحثون في بناء الأبعاد الدلالية للمفهوم.

هذا وتعتبر فكرة صعوبة تعريف الأمن، وقناعة الخبراء فيه بعدم جدوى المحاولة، من أهم أسباب صمود المفاهيم التقليدية للأمن، فقد أدت هذه الفكرة إلى قبول المفاهيم المتداولة للأمن كبديهيات، كما جعلت الأمن أحد المصطلحات الملغمة التي يخشى الباحثون الاقتراب منها[2].

لكن هذا الاختلاف يقود نحو تحديد العناصر المشتركة في التصورات المختلفة للأمن التي هي بدورها مفيدة من خلال [1]:

---

[1] أمين بولنوار ، يونس مسعودي، **"مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية"**، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل، تنظيم جامعة08ماي 1945-قالمة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،(2013)،ص ص .5،4.

[2] خالد وليد محمود ، "الأمن.. مقاربات وإعادة مفهومه"، تم التصفح 2014/12/12على الساعة 19:33، متاح على الرابط الالكتروني: http://altagreer.com/

- أنه يسهل طرح السؤال الأكثر أساسية للعلوم الاجتماعية،
- أنها تشجع تحليل السياسة العقلانية التي تيسير مقارنة نوع واحد للسياسة الأمنية مع آخر
- ييسر الاتصالات العلمية عن طريق إقامة أرضية مشتركة بين تلك مع وجهات النظر المتباينة.

1. تعريف مفهوم الأمن: أولوية الدولة

إن تعريفات المقدمة للأمن دائما ما ارتبطت لدولة وكيف يمكن الحفاظ على أمنها، و على هذا الأساس فمعظم التعاريف المقدمة في بدايات استخدام المصطلح تركز على الأمن الوطني، استخدام مصطلح "الأمن الوطني" بعد الحرب العالمية الثانية لكن جذوره تعود إلى القرن 17م تحديدا بعد معاهدة واستفاليا عام1648 ، التي مهدت لإقامة الدولة الوطنية أو الدولة- الأمة (Nation State) وتعتبر مرحلة الحرب الباردة الإطار الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية للأمن وصولاً إلى استخدام تعبير استراتيجية الأمن القومي منذ تسعينيات القرن المنصرم.

توجد ثلاثة اتجاهات لتعريف الأمن الوطني. كل اتجاه، له تصوره الخاص لتعريف الأمن.

يركز الأول على الأمن الوطني كقيمة مجردة مرتبطة بالاستقلال وسيادة الدولة الوطنية يخص هذا الاتجاه الأمن الوطني بالأولوية في موارد الدولة، باعتباره القيمة الأساسية والحيوية، وهو ما يسميه آدم سميث "مأزق الاختيار" بين الرخاء والدفاع، فالدفاع يعني وجود عدو خارجي تستدعي الصرورة البقاء لهزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة، يفهم من أن الجانب التسلحي والحربي لهذا الاتجاه هو محور قوة العسكرية الدولة التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن.

---

(1) David.A.Baldwin, "**The Concept of Security"**, review of International studies, (British International Studies Association, 1997).p p5 .6.

و يلاحظ أن هذا الاتجاه يربط بين متغيري الأمن والقوة العسكرية، فتحديد مفهوم الأمن من هذا المنطلق يعني حماية مصالح الدولة من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة[1].

أهم المفكرين الذين قدموا تعريفا للأمن الوطني كل من "**والتر ليبمان**"" **Walter Lippmann**" حيث يعرف الأمن:

« إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية، إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، ولو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.»[2]

فأمن الدولة وفقا لهذا مساوٍ للقوة العسكرية ومرادف للحرب، هذا لحماية القيم والمصالح الحيوية للدولة بمعنى أن الدولة تكون في حالة أمن اذا استطاعت أن تحافظ على قيمها ومصالحها من مختلف التهديدات.

كما يجدر التطرق إلى التعريف الذي يرد عند**Wolfers Arnold** للأمن الوطني، حيث يقول أنه في

«جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهي يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم»

كما يرد ويلفرز تعريف آخر:

«الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها. وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه»

---

[1] وداد غزلاني، **"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، (قالمة،نوفمبر2013)ص.4.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص14.

يتقاطع تعريف ويلفرز مع تعريف ليبمان للأمن الوطني، في حماية القيم الدولة الوطنية والاعتماد على القوة العسكرية لحمايتها، هذا من جهة، من ناحية أخرى نرى أن ويلفرز يشير إلى أن القوة العسكرية وحدها يمكن دون أن الدخول في حرب بين طرفين.

يهتم الاتجاه الثاني بالجانب التنموي، لحيويته في إطاره الاقتصادي و الاستراتيجي، ومن التعريفات الواردة ضمن هذا الاتجاه: تعريف **لورنس كروز، و جوزاف. ناي Lawrence Kranse, J. Nye** :

«الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية.[1]»

يعود هذه التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني.

أما الاتجاه الثالث وهو الأحدث بالنسبة للاتجاهات الثلاثة[2] . فهو يؤمن بالأبعاد المتكاملة الشاملة للأمن الوطني ولعل من أبرز ما كتب عن "الأمن" هو ما أوضحه "**روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين، في كتابه "**جوهر الأمن The Essence of Security**" حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". كما اضاف : "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل[3].فالأمن عند "**روبرت مكنمارا**" ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها الأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه، غن

---

(1) جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة-** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية : تخصص العلاقات الدولية،(جامعة الحاج لخضر-باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية2010-2011)، ص.72.

(2) خالد وليد محمود، مرجع سابق.

(3) محمد نعمان بلال ، **الاستراتيجية و الدبلوماسية** ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004) ، ص. 94.

الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية لا يمكن أن تنمو لا يمكن تظل آمنة[1].

تعريف مفهوم الأمن: أولوية الفرد

تعود جذو مفهوم أمن الإنسان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1945، ثم كانت هناك بعض الكتابات المهتمة بمفهوم الأمن الإنساني، ظهر مفهوم أمن الإنسان في إطار النظرة الشموليّة للتنمية البشريّة التي تمت صياغتها في إطار برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ من قبل وزير الماليّة الباكستانيّ الأسبق "محبوب الحقّ"، بدعمٍ قويّ من عالم الاقتصاد " أمارتيا سن." وكان تقرير التنمية البشريّة لعام 1994 الذي أعدّه برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، أوّل وثيقة دوليّة رئيسة تطرح مفهوم أمن الإنسان مع مقترحات لوضع سياسات واتِّخاذ إجراءات معيّنة.[2]

•دوافع الانتقال من الدولة إلى الفرد:

1. تغير على مستوى الفاعلين

شهدت فترة ما بعد الحرب البادرة، تراجع دور الدولة، لصالح فواعل جديدة ما فوق دولاتية كالمنظمات الدولية سواءا الحكومية أو غير حكومية، الشكات المتعددة الجنسيات وما تحت دولاتية عبر تزايد دور المجتمع المدني أو الأقليات الإثنية.

مع هذا التحول لم يعدي من المجدي التركيز على الدولة كوحدة تحليل لمفهوم الأمن، لأن الدولة ماهي إلا وسيلة لضمان أمن الأفراد، ولا يمكن أن تكون هي وحدها المعنية بمسؤولية حماية الأفراد.

2. تغير على مستوى مصادر التهديد

---

(1)روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، تر. يوسف شاهين(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970)،ص.125.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **إطار أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية** ،(معهد دراسات التنمية، سوسيكس ،ماي2006)،ص ص.3-4

يمكن التعبير عن هذا العنصر، بظهور قضايا جديدة و مصادر تهديد جديدة، تفرض على الدولة تطوير مهمتها الامنية وتطوير أساليبها الدفاعية، فالدول لم تعد هي مصدر التهديد لبعضها البعض بل تعدت ذلك إلى وجود مصادر تهديد غير دولية كالإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة[1].

3. التحول في طبيعة التهديدات

برزت بعد نهاية الحرب الباردة، العديد من التهديدات، التي لم تعد موجهة نحو مصالح الدولة الحيوية و الاستراتيجية، كوحدة إقليمها، وأصبحت النزاعات الإثنية تزداد مؤدية إلى تنامي العنف، والهجرة الجماعية لقد عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الجديدة أمام أولوية التسلح والهيمنة على الدول الأخرى وبنهاية الحرب الباردة عاودت في الظهور بقوة، إذ أصبح الفقر، الإجرام، المتاجرة بالمخدرات، وبالسلاح والأوبئة وحشود اللاجئين والانفجار الديمغرافي تهدد بقاء الدول والنظام الدولي بكامله.

4. صور جديدة من النزاعات

يعد التحول في أشكال النزاعات أهم تحول أو أثر أخذته نهاية الحرب الباردة، فبعدما كانت أغلبيتها حروبا بين الدول بدعم أحد المعسكرين، للأطراف أصبحت أكثرها حروبا داخلية والملاحظ هو تفجر العديد منها في عدة مناطق اجتمعت فيها الشروط الاقتصادية والاجتماعية الغير الملائمة مع عجز الدول عن التحكم فيها.

خلال الحرب الباردة عدت الحروب كمواجهات غير مباشرة بين القوتين العظمتين دون وصولها إلى ويبقى اليوم التساؤل حول تزايد الفاعلين غير العقلانيين، وحول مسألة النزاعات بدون دول، وبدون نظام وأغلب هذه النزاعات هي نزاعات هوياتية أو إثنية أو نزاعات عصابات[2]

---

[1] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة**، مرجع سابق، ص ص .74-75.

[2] Eric DE LA MAISONNEUVE, « La révolutions stratégiques **», Défense Nationale**, Janvier 1996, pp20, 23

•تعريف الامن الانساني:

George Macla"الامن الانساني في معناه الشامل يعنى بتحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد ، لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية ولكن من خلال التركيز على فاهية الأفراد ونوعية الحياة."[1]

تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل و سيادة الدول في 2001 : عرّفت الأمن الإنساني على أنه يعني: "أمن الأشخاص، أمنهم الجسماني ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا احترام كرامتهم و استحقاقاتهم ككائنات بشرية، وحماية حقوقهم و حرياتهم الأساسية. فالأمن لم يعدّ في الإقليم وبواسطة التسلح، وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد والأمن بواسطة التنمية الإنسانية والوصول للغذاء وللعمل، وفي الأمن الإيكولوجي".[2]

---

[1]George MacLean, **"The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses"**, Available online at: www.unac.org/canada/security/maclean.htm.

[2]Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats," La responsabilité de protéger , une nouvelle approche : la responsabilité de protéger" ,trouver dans le site www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm

المطلب الثـانـي: تـطـور مفـهـوم الـأمـن.

مفهوم الامن ديناميكي، متغير نظرا لارتباطه بالظاهرة الدولية الدائمة التغير سواءا من حيث الفواعل او من حيث طبيعة ومصدر التهديدات.

خلال هذا المطلب سنحاول عرض تطور الحاصل في مفهوم الأمن، انطلاقا من المفهوم التقليدي للأمن وصولا إلى محاولات إخراج مفهوم الأمن من طابعه التقليدي العسكري.

أولا: المفهوم التقليدي للأمن:

ارتبط مفهوم الأمن التقليدي بالدولة كوحدة أساسية لتحليل في العلاقات الدولية لكونها المكون الأساسي للنظام الدولي. مختلف التغيرات التي تحصل لا يمكن فهمها بمعزل عن الدولة، بالرغم من التباينات الجغرافية، البشرية، الحضارية، والاقتصادية في طبيعة الدول.

لذلك وجب فهم مفهوم الأمن من داخل هذه الوحدة السياسية، او على اقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات السياسية الأخرى. فحسب هذا الطرح التقليدي يعتبر الأمن من أهم القضايا العليا للدولة التي تصيغ وتوجه سياسات الدولة، ذلك بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي وبالتالي الحفاظ على بقائها[1].

و لأن الدول هي المرتكز العالمي للشرعية السياسية، ومن ذلك أن شرعية النظام الدولي من شرعية أطرافه الفاعلة (الدول) وبتوفر عاملين مهمين:

1-إنعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول.

2-إنعدام وجود تمايزات داخلية تعيق مخرجات النظام السياسي للدولة أو تعطلها.

إذن فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين ، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات

---

[1]وداد غزلاني، مرجع سابق،ص.3.

المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[1].

و من خلال التعريف السابق يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على منطلقين أساسين:

1-طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حد ود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

2-جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

يفهم من هذا أن الجانب الحربي و التسلحي وفقا لهذا الطرح هو محور القوة العسكرية التي تعتبر أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ،ومن خلال مقدرة الدولة على صد أي هجوم عسكري.

إذن فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدوٍ خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة[2].

ثانيا: تعميق وتوسيع مفهوم الأمن.

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن التي ظلت حاكمة العلاقات الدولية لفترة كإنعكاس مباشر لمجموعة من التحولات وبالإضافة إلى ذلك يوجد هناك عالم محاط بثورة تكنولوجية أثرت بعمق في منظومة القيم الاجتماعية وشكل الاقتصاد الدولي وقدرة الأمم على التخاطب والتواصل[3].

---

(1) . عبد المجيد صادق ، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي** ، (القاهرة، جامعة القاهرة، 1976) ، ص. 7.

(2) . جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الامارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص. 421.

(3) مرهون عبدالجليل زيد ، **"العلاقات الدولية وإعادة التشكل البنيوي"**، جريدة الرياض، تم التصفح 2015/01/10على الساعة19:30، متاح على الرابط:

http://www.alriyadh.com/23464

هذا ساهم في بروز جدل أكاديمي حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري الدولاتي للأمن وذلك على مستويين:

1.تعميق مفهوم الأمن

ظهور فواعل دولية جديدة ، قلصت من دور الدولة القومية في ظل تزايد دور العولمة والاعتماد المتبادل ميزة هذه الفواعل أنها عابرة للحدود ومستقلة عن الدولة القطرية.

إن بروز هته الفواعل ساهم بشكل كبير في تراجع و تشتت دور الدولة الوطنية عبر ثلاث أبعاد ما جعلها تفقد مكانتها لصالح فواعل ما فوق دولاتية كالمنظمات الدولية أو المؤسسات المالية الدولية، وفواعل ما تحت دولاتية كمنظمات المجتمع المدني، وفواعل أخرى هي في تماس وظيفي مباشر مع الدولة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية .

فمهمة حفظ الأمن لم تصبح مقتصرة على دور الدولة فقط، بل تعدت إلى فواعل أخرى، كما ان الدولة لم تعد هي الفاعل التهديد الوحيد بل أصبحت هناك فواعل تهديدية أخرى.

2.توسيع مفهوم الأمن.

يرجع توسيع الأمن إلى اسهامات "**بوزان**""**BUZAN**". **بوزان** في مقالة له نشر في مجلة الشؤون الدولية"**INTERNATIONAL AFFAIRS**" سنة1991بعنوان "**الأنماط الجديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين**"، ويحلل كيف خمسة قطاعات من الأمن (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية والمجتمعية والبيئية) القطاعات الخمسة للأمن مفهوم هام فهم عند دراسة بوزان.

وكما يشير بوزان في مقالته السابقة، أن هذه خمسة قطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض[1].

---

[1] Marianne STONE, **Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis,(** New York, USA, Columbia University, School of International and Public Affairs, 2009,)P4.

وضع بوزان قطاعات للأمن[1]:

- القطاع العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.
- القطاع السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي الدول.

القطاع الاقتصادي: ويخص الوصول إلى الموارد المالية والأسواق للوصول مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

- القطاع الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية في ظل الانكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.
- القطاع البيئي: يتعلق بمختلف التهديدات الإيكولوجية المحتملة.

كل واحد من هذه القطاعات له أهمية الخاصة به، وفي حين اتخذت التهديدات العسكرية عادة الأسبقية فمع تطور مفهوم الأمن قد كشفت أهمية القطاعات الأخرى. و ينبغي أن تؤخذ جميع القطاعات في الاعتبار عند تحليل الأمن الوطني والدولي، كل على حدى و معا.[2]

بالتالي أصبح الأمن في إطار موسع من أمن الدولة، أمن المجتمع إلى أمن الفرد، أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة القومية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة. أصبحت الدولة الآن تواجه أنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة ذات مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي.

---

[1] Dario Battistella, **theories des relations internationals**,2ème ed ,(Paris: les presses sciences.po,2006) ,p.493.

[2] Marianne STONEM,op.cit.p.6

كما حدث تحول في طبيعة الصراعات، إذ أصبحت معظم الصراعات اثنية، هوياتية، داخل حدود القطرية الواحدة، تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61 صراعًا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين كان 58 منها صراعًا داخليًا (أي بنسبة 95% تقريبًا و90% من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال). فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين الدول والضحايا فيها من المدنيين و ليس عسكريين[1].

عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا، إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح[2]. كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر[3]. و الأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأي دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها.

التغير في مفهوم الأمن غير أجندة العلاقات الدولية، فشهدت العقود الأخيرة مزيدا من التركيز على مجموعة من القضايا، ومنها قضايا تلوث البيئة، والانفجار السكاني، وقضايا اللاجئين، وقضايا الأمن البحري، وغيرها من القضايا العالمية. ولم يصبح بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة[4].

---

[1] خديجة عرفة، "مفهوم الأمن... الإنسان اولا"، تم التصفح 2015/01/12على الساعة20:24،متاح على الرابط:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

[2] خديجة عرفة، مرجع نفسه.

[3] وداد غزلاني، مرجع سابق،

[4] خديجة عرفة، مرجع سابق.

جدول01: يوضح الفرق بين البحث في الأمن المجتمعي مقارنة ببرامج تركز على الفرد والدولة.

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي (الواقعية/النيووقعية)	الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاغن)	الأمن الإنساني (مدرسةunpd)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات والأقليات	الفرد
القيم المهددة.	الوحدة الترابية، الإستقلال،	الهوية المجموعاتية	السلامة، الرفاهية، الحرية
الأمن في مواجهة اية مخاطر	المأزق الأمني	المأزق المجتمعي	عدم تلبية الحاجات الأساسية للأفراد
مصادر التهديد	الدول الأخرى	السلطة المجتمع المجموعات الأخرى او الدول الخرى (على شكل عنف مباشر أو بنيوي)	
وسائل تحقيق الأمن	• استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد ▪ التسلح وتوازن القوى ▪ تدخل القوى العظمى لوضع ضوابط على سلوكات الدول الأخرى ▪ توظيف القوة العسكرية.	▪ تنسيق استخدام جميع وسائل الضغط لإلزام أطراف النزاع على ايقاف النزاع. ▪ العمل على دروب الثلاثة للدبلوماسية ▪ التنمية الإقتصادية المساندة لتحقيق سلام متساند.	▪ استخدام القوة بشكل جماعي ▪ الضوابط المؤسساتية والدمقرطة ▪ التنمية الإقتصادية
دور الطرف الثالث	التدخل حسب ماتمليه المصلحة الوطنية	التدخل لأغراض انسانية	
قيود تدخل الطرف الثالث	طبيعة وواقع التحالفات الدولية	السيادة، مصالح الدول الكبرى(سوء استخدام التدخل الانساني).	

المصدر:عادل زقاغ، عادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي-، متاح على الرابط: www.politics-ar.com

المبحث الثـانـي

أهـداف ظـاهـرة الـأمـن

المطـلب الـأول: مستـويـات تحـليـل الـأمـن.

المستوى الأول: الفرد.

جعل الفرد وحدة تحليل أساسية هو أنه هناك العديد من التشريعات الدولية التي تَختص الفرد و بالحماية من جميع التهديدات التي من شأنها ان تهدد حياة وبقاء الفرد، مثل ما ورد في نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على أهمية الحرص على حقوق الأساس للإنسان، ثم تعزز بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة1948، وكذا ما تنص عليه القوانين والدساتير الوطنية للدول، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الإتفاقيات الدولية التي تجرم وتمنع إبادة الجنس البشري وكذا اتفاقيات جينف الأربعة* لعام 1949 لحماية الأفراد من الصراعات المسلحة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين كل هذه تقر بأن أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل جرائم ضد النظام العام العالمي تعتبر هذه التشريعات و الإتفاقيات اللبنة الأولى لما يعرف بالأمن الإنساني.[1]

فالنظام العالمي الجديد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، تضاعفت التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه سلامة واستقرار الدول، فمن الخارج تضافرت تحديات التلوث البيئي والإرهاب الدولي والتنقلات السكانية الواسعة والنظام المالي العالمي المتداع، بالإضافة إلى تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر لتحاصر الأفكار التقليدية المرتبطة بالأمن. أما من الداخل، فقد جاء انتشار الفقر والبطالة والحروب الأهلية والنزاعات الطائفية و الإثنية والعنف الدولة، ليظهر الدور الضعيف والسلبي الذي يمكن أن تؤديه الدولة في تأمين حياة مواطنيها ومعيشتهم مما أفسح المجال إلى

---

(1) خديجة عرفة محمد أمين ، مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، العدد 13 (القاهرة : 2006م)، ص. 31 .

*** اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية معاهدات دولية تضم أكثر القواعد أهمية للحد من همجية الحروب. وتوفر الاتفاقيات الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية (المدنيون, وعمال الصحة, وعمال الإغاثة) و الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية (الجرحى, والمرضى, وجنود السفن الغارقة, وأسرى الحرب).**

أن يتحول الاهتمام من حماية سلامة الدولة حصرا إلى حماية مواطنيها ومن هذا التحول ينبثق مفهوم أمن الإنسان[1].أثناء فترة الحرب الباردة ظل ينظر إلى مفهوم الأمن لفترة طويلة على أنه أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي، أو بأنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو بأنه الأمن العالمي بحدوث حرب نووية. و مع انتهاء الحرب الباردة أضحى هذا المفهوم يرمز إلى الحماية من خطر الجوع و المرض و البطالة و الجريمة و الصراع الاجتماعي و القمع السياسي و المخاطر البيئية[2].

المستوى الثاني: الأمن الوطني.

يعتبر الأمن الوطني جزء لا يتجزء من المصلحة القومية للدولة، بيد أن مفهوم الأمن القومي و الذي ألحق بالدولة القومية ظل حتى ثمانينيات القرن الماضي مرتبطا بالدفاع أو السياسة الدفاعية خاصة في إطار الحروب، كما يتميز بأنه أكثر تحديدا ويقوم على متغيرات أكثر وضوحا وتترتب عليه إلتزامات مرتبطة ببقاء واستمرار الدولة[3].

هناك مدرستين مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني:

●المدرسة الاستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي، والدولة كوحدة وحيدة تحليل في العلاقات الدولية، كما تركز على مفهوم القوة على أساس أن الأمن الوطني مرتبط بالقدرة العسكرية أو التفوق العسكري.

---

(1)مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر**،ع3(اكتوبر 2006)، تم الصفح 2015/02/14، على الساعة 20:13، متاح على الرابط:

www.webreview.dz/IMG/pdf/12-5.pdf

(2) نضال العبود، **"مفهوم الأمن الإنساني"** ، **الحوار المتمدن**،ع6،1576 سبتمبر 2006 .

(3)عبد المنعم المنشاط، **الأمن القومي والأمان الإنساني**، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي حول الأمن العربي الشامل: الواقع والمأمول، الأردن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، (14/12جوان،2010).ص ص.4-5.

●المدرسة المعاصرة (التنموية): يرى أنصار هذه المدرسة أن لا تقتصر فقط على التهديدات الخارجية وإنما أيضا على تهديدات داخلية تهدد الأمن الوطني، ويقرون على أن للأمن القومي مجالا أوسع فيشمل أبعاد غير البعد العسكري.[1]

المستوى الثالث: الإقليم

يعبر البعض أن الأمن الإقليمي هو اتخاذ حظوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف وصولا ‘لى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها وهناك من يراه أنه سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم[2]

فألأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف بداء من الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية ومرورا بالقبول الطوعي للإنخراط ضمن الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة الأخطار وتأسيسا على ما سبق فإن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض.[3]

ذهب باري بوزان إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمع الأمني الإقليمي، يعرّف باري بوزان مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex) كالآتي:

"**مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الرئيسية ببعضها البعض بصورة لا تجعل من إدراك تهديدات أمنها القومي بصورة منفصلة عن الأخرى أمرًا ممكنًا**".

---

(1)Hans . J . Morgantau , **Politiks Among Nations :The Setrugle For Power And Peace** (Alfred .A. Konop .inc , Sixth Ed , 1985) , P 11 .

(2)سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق،ص19

(3)سليمان عبد الله الحربي، المرجع نفسه.ص20

كذلك هناك تعريف آخر مشابه لذات المفهوم:

"**مجموعة من الوحدات التي تصبح عمليات الأمننة (Securitization) ومسارات نزع الأمننة الخاصة بها متداخلة بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة**".[1]

وتتكون مجامع الأمن الإقليمية من سلسلة من أنماط التنافس, والتوازنات، وسلسلة من التحالفات والعداءات بين القوى الفاعلة داخل الإقليم.

فالإقليم يسيطر على منظور الأمن و على هذا فإن مفهوم المجمع الأمني الإقليمي هو دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمني.

المستوى الرابع: النظام الدولي

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته.

وتحقيق الأمن الدولي يتم من خلال آليات جماعية منها:

أولا: نظام الأمن الجماعي

إن تحديد مضمون نظام الأمن الجماعي بإعتباره أحد مقاصد هيئة الأمم المتحدة جاء في نص المادة الأولى، الفقرة الأولى، من ميثاق الأمم المتحدة وتهنى بإيجاز التصدي الجماعي للمعتدي ونصرة المعتدى عليه حفاظا على السلم والأمن الدوليين.

---

(1) تامر بدوي، "التأثيرات المحتملة لتنظيم الدولة على المجال الأوراس: الأبعاد والتداعيات الإقليمية"، تم التصفح في 02،2015/15، على الساعة 20:45، متاح على الرابط الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411238447902657.htm

يقوم نظام الأمن الجماعي على مجموعة على الأسس[1]:

- حظر اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة أو التهديد بإستعمالها في العلاقات الدولية إلا في حالتين

الأولى ← من طرف جهاز الأمن الدولي(مجلس الأمن)

الثانية ← تتمثل في حالة الدفاع عن النفس

- دعم التعاون الدولي المبني على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- توافر حياد و موضوعية النظام الأمن الجماعي.
- تقدير نظام فعال للجزاءات كفيل بإحترام المبادئ والقيم الواردة في الميثاق ويحقق تطبيق فعال لنظام الأمن الجماعي.

ثانيا: توازن القوى

يدل استخدام مفهوم توازن القوى على توزيع القوى بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهي تدل عادة على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى ومن الناحية الفرضية فإنها تعبر عن سياسة ترويج تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير، لذلك يتعين على الدول الحذرة التي لاتقف في الطرف المتضرر أن تتحالف مع بعضها البعض ضد أي معتد أو دولة مهيمنة.

وتستدعي سياسة توازن القوى أن تهدئ أي دولة من مسعاها إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدولة واحدة قد يولد لدى الدول الأخرى شعورا بالخوف منها والعدوانية تجاهها[2].

تقوم كل أنظمة توازن القوى على شروط هي[3]:

- وجود دول ذات سيادة مستقلة.
- منافسة دائمة مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة.

---

(1) مراد قلي، **قوات حفظ السلام: دراسة حالة في ظل المستجدات الدولية**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي(جامعة مولود معمري تيزوزو ،قسم العلوم القانونية، 2013)،ص ص14-16-17.

(2) مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر. مركز الخليج للأبحاث(الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008)،ص.154.

(3) مارتن غريفيشو تيري أوكالاهان، المرجع نفسه، ص.155.

•توزيع غير متساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة للاعبين الذين وضعوا النظام.

يهدف كل من الأمن الجماعي ونظام توازن القوى إلى المحافظة على السلم والأمن الدوليين، إلا أنها يختلفان في الوسائل، يمكن الموازنة بينهما عن طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): نقاط الاختلاف والتشابه بين نظام الأمن الجماعي ونظام توازن القوى:

نقاط التشابه بين نموذج الأمن الجماعي ونظام توازن القوى	نقاط الإختلاف	
	نموذج الأمن الجماعي	نظام توازن القوى
• المحافظة على الوضع القائم من خلال الاستعداد للحرب. • مركزية استراتيجية الردع • تحقيق السلم والأمن. الدوليين مرتبطين بالجهود الجماعية المشتركة.	• العلاقات الدولية ذات طابع تعاوني. • التركيز على عالمية الأحلاف. • الحلف الدولي يكون ضد طرف معتدٍ داخل النظام نفسه. •التركيز على انسجام المصالح • مركزية التوجيه لأن مركزه سلطة التنظيم الدولي.	• العلاقات الدولية ذات طابع صراعي. • التركيز على الأحلاف التنافسية. • التحالف موجه ضد دول أو المجتمعات الخارجية غير المنضمة إليه. • صراع المصالح. • الاستقلال النسبي للدول المكونة للنظام ومرونة الأحلاف.

المطلب الثاني: خصائص الأمن.

لظاهرة الأمن مجموعة من الخصائص والمميزات التي تميزها ، تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد توضيحه أكثر. وظاهرة الأمن تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا/ النسبية: إن الأمن حقيقة نسبية وليست مطلقة، فأمن دولة ليس هو أمن الدول الأخرى[1]فالنسبية هنا تنشأ من سعي الدول المستمر لزيادة قواها، الأمر الدي يعزز من الشعور بعدم الثقة واليقين والاطمئنان لنوايا الطرف الآخر، بدلا من أن يكون مدعاة للشعور بالأمان، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا للمتغيرات، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية. كما أن نسبية الأمن تكمن في ان الدولة قد تحقق أمنها في بعد معين دون الأبعاد الأخرى أو المجالات الأخرى للأمن، فالدولة لا تسطيع تحقيق أمنها على مستوى جميع المجالات الأمنية، وهذا أمر آخر يجعل من ظاهرة الأمن تتسم بالنسبية. [2]

ثانيا /الديناميكية: الأمن حالة حركية(ديناميكية)مركبة لا تتصف بالجمود، بمعنى أن ظاهرة الأمن هي ظاهرة خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا مع مختلف المستجدات، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف.[3]

ثالثا/الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر واحد و إنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد سواء كانت عسكرية، اقتصادية، سياسية، ثقافية ونفسية، كما يشمل الأمن بعديه، البعد الداخي والبعد الخارجي، ويرتكز على ثلاث محاور رئيسية[4]:

- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي، الاجتماعي والسياسي.
- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

---

(1) محمود شوقي مصطفى كميل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، (القاهرة، دار النهضة العربية،1985)ص.31.

(2) سليمان الحربي، مرجع سابق، ص.11.

(3) أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية و الاستراتيجية**.،(القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2003). ص.14.

(4)سليمان الحربي، المرجع نفسه، ص.11.

استنتاجات

أولا: انه لا يوجد تعريف شامل وجامع لمصطلح الامن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف بإختلاف الانتماءات والمنطلقات الفكرية لكل جهة، غير ان المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو ان الامن يتضمن التحرر من التهديد او الخوف. مهما اختلفت اشكاله ومصادره.

ثانيا: أن مفهوم الأمن التقليدي واضح ومبسط، ولكن المفهوم غير التقليدي للأمن غير واضح المعالم ومتوسع ومتداخل مع مفاهيم وحقول معرفية أخري .

ثالثا: أن مفهوم الأمن التقليدي يقوم علي أمن الحدود للدول، ولكن المفهوم غير التقليدي للأمن يقوم علي مفاهيم من الصعب تحققها.

رابعا: المفهوم التقليدي للأمن يقوم علي الأساس المجتمعي، ولكنه ينظر للمجتمع نظرة انتقائية، فلا يهتم بأمن الجماعات المهشمة، وهذه الجماعات هي جوهر اهتمام المفهوم غير التقليدي للأمن.

خامسا: إمكانية إساءة استخدام مفهوم الأمن غير التقليدي لتحقيق أهداف دول بدلا من تحقيق الأمن الإنساني، كما يحدث في التدخلات العسكرية لدول كبري تحت غطاء حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

سادسا: لايزال مفهوم الأمن التقليدي هو المتحكم في الاستراتيجية الأمنية كمدخل رئيسي في فهم وتحليل الأزمات خاصة في المنطقة المغاربية.

سابعا: الأمن ظاهرة تتغير وتغير الأحداث الدولية، وتتماشى ومتطلبات الفرد المتغيرة، و يبقى الأمن مرتبط بهذه التحولات ما يجعله بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة.

الفصل الثاني

السياسات الأمنية في العلاقات المغاربية (2002-20014)

الـفـصل الـثـانــي

الـسيـاسـات الـأمنيـة فــي العـلـاقـات المغـاربيـة(2002-2014).

تواجه المنطقة المغاربية تحديات أمنية مشتركة ومتشابكة تمثلت في عدد كبير من التحديات والتهديدات المتمثلة في التنظيمات المسلحة والجريمة المنظمة وتجارة السلاح وصولا إلى ما يعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة و المتمثلة في تنامي المرعب لظاهرة الهجرة الغير شرعية، وظاهرة اللجوء وكذلك غياب الأمن الصحي والتنوع الإثني في المنطقة و ما زاد الأمر الوضع الأمني تعقيدا هو بروز دول فاشلة مثل مالي وليبا.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: توصيف للبيئة الأمنية المغاربية(2002-2014).

المطلب الأول: التهديدات الصلبة للأمن المغاربي.

المطلب الثاني: التهديدات اللينة للأمن المغاربي.

المبحث الثاني: استراتيجيات دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية المغربية.

المطلب الثالث: الاستراتيجية الامنية التونسية.

المبحث الأول

توصيف للبيئة الأمنية المغاربية(2002-2014).

بعد أحداث 11سبتمبر 2011، اتخذت الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية ودوائرها الجيوسياسية الإفريقية والمتوسطية خاصة منحى جديد حيث أصبح من الصعب تحديدها أو السيطرة عليها، وعليه فقد أخذ الأمن في المنطقة أبعاد جديدة فلم يقتصر على بعده العسكري فقط، كما يشكل الجوار والقرب الجغرافي عامل مهم في انتشار وتوسع هذه التهديدات لتمس جميع الدوائر الجيوسياسية للأمن المغاربي، مما انعكست على الأمن في المنطقة المغرب العربي بشكل شامل لجميع أبعاد الأمن.

المطلب الأول: التهديدات الصلبة للأمن المغاربي.

توسعت التهديدات الأمنية إلى أشكال أخرى أيضا بعضها مرتبط بالإرهاب و بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح. هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت متغيرات داخلية وخارجية وأثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها الى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي تعقد هذه التهديدات واستفحاله أدى إلى ردود فعل متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية و انتهى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الذي له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغاربية.

أولا: عوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى استفحال التهديدات.

1. العوامل الخارجية :هناك مجموعة من العوامل أزادت من حدت التهديدات أهمها ما يلي: [1]

- الأزمة الليبية و تدفق السلاح الطوارق.
- المجندون الماليون والنيجريون الذين فروا في أكتوبر 2011وكانوا تحت إمرة خميس القذافي.

([1])عمر فرحاتي، **اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي**، مداخلة ضمن: المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، تنظيم جامعة ورقلة(27-28 فيفري 2013)، ص.14.

●التنافس الصيني– الغربي على الثروات التي يتمتع بها السودان، قاد نحو تقسيم السودان الى دولتين دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان.

2. العوامل الداخلية: [1]

مرتبطة بمجموعة من العوامل اهمها:

●غياب المساواة والتوازن بين المناطق سواء من حيث التنمية أو تمثيل أبناء المنطقة في مختلف مؤسسات الدولة.

●الانقلاب العسكري وأثره على تأزيم الأحداث: عدم قدرة الجيوش النظامية على السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وليبيا والاستحواذ على مناطق وفرض منطقها وسياستها.

ثانيا: التهديدات الصلبة

1. الإرهاب*:

تجاور المنطقة المغاربية منطقة اللاقانون ومع تردي الأوضاع الأمنية وتنامي خطر الجماعات المسلحة، خاصة وأن كل المجال المالي وأجزاء واسعة من النيجر وشرق موريتانيا يعد مرتعا للجماعات الإرهابية، هذا المجال الشاسع يشترك مع المنطقة المغاربية في حدود طويلة. [2]

تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات و هي موجودة في دول الجوار و من أهم هذه التيارات ما يلي:

---

[1] عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص.15.

[2] قناه MEDITV1، محمد بورويص، ملف نقاش، المغرب،(2014).

*** تعريف الإرهاب: هوعمل عنيف . يتضمن العنف مادام يلجأ اليه أو يهدد باللجوء اليه، وفي كلتا الحالتين يعد العنف محورا رئيسيا لفعل الارهاب .و يكون ذلك عينيا ملموسا مترجما بضحايا وبأسلحة وأدوات وبأعمال من القوة المادية. وبما ان الارهاب فعل عنيف فهو يستهدف ادخال الهلع والرعب في روح الضحايا**

•**تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي:** الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة جراء الفدية، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح و وصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية

•**حركة التوحيد و الجهاد** : و هو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر و يحاول فرض منطقه في المنطقة، تضم ما بين 800و 1200مسلح بحسب قائد القوات المسلحة آفريكوم.

•**تنظيم الجماعة السلفية للجهاد:** و مركزها الأساسي ليبيا و تكني نفسها جماعة خالد بن الوليد.

•**أنصار الشريعة** تتوزع في كل من تونس و تفرعاتها في ليبيا و في شمال مالي ، و قد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية، هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر.[1]

في السنوات الأخيرة زادت معدلات الهجمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي 500% عن السنوات الماضية، هذه الهجمات تبناها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي ينشط على طول أطراف الصحراء الكبرى، ففي سنة 2009 سجلت تقارير أمنية 204 هجوم إرهابي، ومع سنة 2011تزايد عدد المجندين ضمن هذه التنظيمات الإرهابية.

تؤكد تقارير إستخبارية عن وجود اتفاقات وشراكات بين تنظيم القاعدة وكارتلات المخدرات بأمريكا اللاتينية بغرض تزويد هذه الأخيرة التنظيم بالسلاح بالمقابل تهريب المخدرات عبر شبكات إرهابية في الموجودة في الساحل الإفريقي.[2]

---

[1] قناة MEDIE1،مرجع سابق.

[2] the Moroccan American Center for Policy ; **News Briefing: Update on key developments, expert comments on North Africa & the Sahel**; November 2011;P.3.

2. **الجريمة المنظمة** أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على الدول المغاربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلة كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية بدايتها تكون في المغرب، تمر على الجزائر إلى غاية مرسيليا واستعملت تونس والجزائر كمناطق عبور.

تشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوربا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار. [1]

يشكل المغرب حسب ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة كأكبر بلد منتج و مصدر للقنب الهندي (الحشيش) في العالم تشكل تهديدا على جيرانها و على "البلدان الهشة" حسب هذه الهيئة.

اعتبر رئيس ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة "يوري فيدوتوف" أن اكبر جزء من المخدرات المنتشرة على الصعيد العالمي مصدرها المغرب وبعده أفغانستان. لم يترك تقرير ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة الذي يعتبر مرجعا في مجال مراقبة إنتاج و تصدير المخدرات أية حجة أمام المغرب بما انه اظهر أن مساحة 47.500 هكتار مخصصة لهذه الزراعة في المملكة المغربية و أن الأمر يتعلق بأكبر مساحة عالميا مخصصة لزراعة القنب الهندي مقابل 12.000 هكتار في أفغانستان.

في هذا الإطار أكد ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة أن سوق المخدرات هي احد العوامل الأساسية التي "تغذي أوضاع اللااستقرار الاقتصادي و السياسي في العالم.[2]

---

[1] pascale perez et laurent laniel ;"croissance et …..croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsahrienne 1980-2000 " ; Hérdote ;n°112 ;la découverte ; 1er trimest ;2004 ;p.124.

[2] الشهيد الحافظ، "المغرب باعتباره أول منتج و مصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطرا على الجوار و على البلدان "الهشة"، تم التصفح في 2015/04/24، على الساعة 15:34، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.spsrasd.info/content/

3. المشاكل الاقتصادية:

تواجه الدول المغاربية عقدة التبعية الاقتصادية، فالجزائر وليبيا تعتمدان فقط على النفط وتونس والمغرب على السياحة، وهذا ما أدى إلى ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول.

من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي.

مع هذا فان صندوق النقد الدولي يتوقع أن تتعارض الدول المغاربية لعدة تهديدات أهمها ما يلي[1]

- تراجع نسبة النمو وصعوبة صمود القطاع المالي
- تراجع الاستثمارات الخارجية وهذا لصعوبة الحصول على قروض بنكية لتمويل الاستثمارات.
- ارتفاع واردات الدول المغاربية.
- التبادل التجاري بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا، حيث يقدر بنسبة2.5% . وتبين الإحصائيات أن 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوربي، الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس أما المغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، والجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62 % الصادرات، وبالنسبة لموريتانيا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي[2].

يضاف إلى هذا انعكاسات ما وقع في المنطقة المغاربية في 2011، والذي بقدر ما كان له نتائج ايجابية كانت له انعكاسات سلبية في الجانب الاقتصادي وذلك بفعل الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية.[3]

---

[1] عمر فرحاتي، مرجع سابق.

[2] عبد الكريم هشام، "مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي – قراءة اقتصادية –"، تم التصفح في 2014/04/20، على الساعة 19:42، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020.html

[3] عمر فرحاتي، مرجع سابق،ص.18.

المطلب الثاني: التهديدات اللينة للأمن المغاربي.

أولا: ظاهرة الهجرة غير الشرعية : تشكل الدول المغاربية مصدرا للهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية السائدة فيها حيث تزداد نسب البطالة و تقل البدائل والفرص لتحسين الأوضاع أمام فئات مهمة من المجتمع وخاصة فئة الشباب ما يجعل خيار ركوب قوارب الهجرة السرية رغم كونه مغامرة غير محسوبة العواقب أمر وارد كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من الدول الصحراوية خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء وما يشكله هذا الأمر من أعباء اجتماعية و اقتصادية على الدول المغاربية ، كما يحمل معه تهديدات خاصة ما تعلق الأمر بنقل الأمراض المخدرات، انتشار الجريمة وغيرها من الأمور السلبية هذه الظاهرة المتمثلة في تعاظم حركة الهجرة الإفريقية نحو وعبر المنطقة المغاربية، ورغم تضارب الإحصاءات الدقيقة فهي تشكل تحدي امني للدول المغاربية.

ودراسة هذه الظاهرة تتم عبر مستويين حيث سوف نتخذ من الجزائر دراسة حالة للفهم أكثر:

المستوى الأول: الهجرة غير الشرعية نحو المنطقة المغاربية.

تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة جنوب الصحراء ومن الساحل الإفريقي، وتشير الدارسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب 420000 مهاجر يتمركز اغلبهم في ولايات الجنوب.

فحسب دارسة قام بها الباحث نصر الدين حمودة، لصالح مركز (CARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى وليست أمنية–سياسية كما كان يعتقد. فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدارسة أن 73% من المهاجرين أجابوا بأن سبب الذي جعلهم يهاجرون هو سبب اقتصادي محض؛ لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم ثم في المرتبة الثانية هناك البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية بـ43,1% من الحالات. أما الفئة التي حلت في المرتبة الثالثة كانت أسبابها الأمنية والسياسية فتدهور الوضع

الأمني حفز 4,3% فقط للهجرة نحو الجزائر. و الأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2% من المهاجرين فقط[1].

المستوى الثاني: الهجرة الغير شرعية نحو أوروبا(الجزائر كبلد عبور).

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي يميز الجزائر والذي يمتاز بشاسعة حدودها البرية(النيجر1300كلم، مالي1280كلم، ليبيا1250كلم، المغرب1523 كلم، تونس955كلم، الصحراء الغربية143كلم، موريتانيا520كلم,) وطول شريطها الساحلي1200كلم. هو ما يصعب عملية مراقبة الحدود ويسهل عملية عبور المهاجرين غير الشرعيين، هذا شكل أهم العوامل التي جعلت من الجزائر نقطة العبور الأولى لدى المهاجريين غير الشرعيين[2].

تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 42% من المهاجرين بشكل غير شرعي من إفريقيا الساحل والصحراء يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط. تقدر الإحصائيات أن حوالي 24000 مهاجر من إفريقيا جنوب الصحراء يعبرون إلى أوروبا سنويا.[3]

ثانيا: التهديدات الثقافية.

اهم التهديدات الثقافية التي يواجهها الأمن الثقافي المغاربي التبعية الثقافية*، إن الاحتكاك و التفاعل مع الحضارة الغربية الحديثة و الذي حدث بفعل الغزو لم يؤد إلى استبدال النظام القديم بنظام حديث، بل أدى فقط إلى تبعية ثقافية خطيرة تزامنت مع التبعية الاقتصادية و السياسية و اعتبرت وسيلة من وسائلها،

---

[1] Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie**. European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **تجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية" دراسة حالة حول الهجرة السرية في الجزائر"**،(المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010). ص ص. 9،8.

[3] سمير قط، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية**،مداخلة ضمن: ملتقى دولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. جامعة08ماي1945-قالمة-(نوفمبر2013). ص.8.

*** نعني بالتبعية الثقافية ذلك النمط من العلاقة التي تجعل ثقافات ما تعتمد اعتمادا بنيويا في إنتاج ثقافتها على ثقافات أخرى تمارس عليها سيطرة ما، سواء بسبب تفوق هذه الثقافات الأخيرة أو بسبب انعدام الثقة بالنفس لدى الثقافة الضعيفة و عدم قدرا على إنتاج القيم و المعاني و الأفكار و الأنماط السلوكية، التي تحتاج إليها مجتمعاتنا، و تظهر صورة هذه التبعية في إحلال قيم و عادات و أنماط. سلوكية محل القيم السائدة في هذه المجتمعات.**

وتشير هذه التبعية الثقافية إلى طبيعة العلاقة بين المجتمعات الغربية المتقدمة و المجتمعات العربية المتخلفة في شكل تبعية.

إن التأثير في هذا المستوى من التفاعل بين مجتمعين حضاريين يسري عادة من الحضارة الأقوى إلى الحضارة الأضعف، وأن تأثر الأقوى بالأضعف في هذه العلاقة هو عادة أيضا تأثر محدود جدا.

فالطرف الأضعف في هذه العلاقة هو المجتمعات المغاربية ، التي تستورد منها المفاهيم والقيم والرؤى وأساليب الحياة، والتشكيلات التجارية والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأنماط التعليمية والفكرية والتكنولوجية والفنية والقيمية، والأفكار الجاهزة وحتى اللغة.[1]

ففي الجزائر مثلا تم فتح قناة خاصة تتحدث و تذيع بالفرنسية من برامج و أخبار و أشرطة، كذلك في المغرب فالقناة الأولى تذيع 30 % من البرامج بالفرنسية كما خصصت القناة الثانية كمعقل للإعلام TF 1 الفرانكفوني الأكبر بالمغرب الفرنسية أما في تونس فعلى غرار شقيقتيها فنصيب البرامج الفرانكفونية يقدر ب 70 % ، و هذه نسبة لا يستهان.[2]

ثالثا: تهديدات الأمن الصحي.

تواجه المنطقة المغاربية تحديات لتحقيق الأمن الصحي لمواطنيها، هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي توجد هناك العديد من التهديدات التي تهدد الأمن الصحي للبلدان المغاربية، خاصة ّالأمراض و الأوبئة سريعة الإنتشار التي تظهر بالجوار و تسمى بأوبئة الجوار، يمكن اعتبار الانتشار الوبائي لفيروس إيبولا في دول غرب إفريقيا بمثابة التهديد الصاعد لدول الإقليم بالنظر إلى وقوع بؤر انتشار المرض على خطوط التماس مع حدود الإقليم في غينيا وسيراليون ونيجيريا وليبريا، وظهور حالات محدودة للإصابة في مالي وموريتانيا، مما يجعل دول المغرب العربي مثل الجزائر والمغرب إلى جانب

---

(1) جيهان سليم وآخرون ، الثقافة العربية : **أسئلة التطور والمستقبل** ،'بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)، ص 162

(2) شبكة النبأ المعلوماتية، "التبعية"، تم التصفح في 2015/03/15، على الساعة 20:09،متاح على الرباط الالكتروني:

www.annabaa.or

السودان على قائمة الدول الأكثر عرضة لانتشار المرض، وتشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية الصادرة في منتصف سبتمبر 2014، إلى أن عدد حالات الإصابة بالفيروس قد تصاعدت إلى حوالي 4985 في مقابل 2461 حالة وفاة، بمعنى أن نسبة الوفاة بالمرض تكاد تقارب 49.3%. ويظل التهديد الأكثر خطورة و الأكثر تهديدا للأمن الصحي بالمنطقة المغاربية هو انتشار عدوى إيبولا.[1]

رابعا: تهديدات الأمن البيئي

أصبحت تشكل تهديدا مشتركا لكل الدول المغاربية بدون استثناء خاصة نقص الماء، التصحر والجفاف نقص الماء من التهديدات المشتركة للدول المغاربية حيث انه وحسب تقرير للأمم المتحدة فان أكثر المناطق تأثرا بنقص المياه تقع في شمال أفريقيا وغرب وجنوب آسيا. فنسبة 25% من سكان أفريقيا يعانون أزمة للمياه مزمنة وشديدة في المغرب العربي تعادل 46 مليار م³ ، 65% منها تأتي من مياه المجاري المائية[2].

ومع موجات الجفاف المتكرر في العقدين الأخرين فإنها قد تسببت في خسائر مهمة بالنسبة للمياه السطحية.

أما مشكل التصحر في المغرب العربي فهو نتيجة لتدخل عوامل ساهمت في تفاقمه ، مرتبطة بالنمط المتبع في إدارة الموارد الطبيعية المتوفرة ، هذا الوضع يدعمه تدهور التربة و الغطاء النباتي ، وقلة إنتاجياته ، هذه الأوضاع تؤدي إلى تدهور شروط حياة الشعوب ، والهشاشة المتزايدة اتجاه أبسط الأزمات المناخية.[3]

---

(1) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية،" تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم"، تم التصفح في2015/02/12على الساعة 16:34، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.rcssmideast.org/Articl
/

(2) جمال حدار ، "تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي"، تم التصفح في2015/02/12على الساعة16:45، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://politics-ar.com/ar2/?p=3013

(3) جمال حدار ، مرجع سابق.

المـبحث الثـــانـي

استراتيجيات دول المغرب العربي لمـواجهة التهديدات الأمنية.

تكتسي المقاربة الامنية من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الامنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي و عليه نشأت العلاقة بين العقيدة الامنية والسياسة الخارجية اذ تمثل العقيدة الامنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية أو حتى دستورية تحدد توجه القادة السياسيين في سياستهم الخارجية.

وعلى هذا الأساس سوف نقوم بدراسة السياسات أو الإستراتيجيات الأمنية التي تضعها الدول المغاربية وخاصة الجزائر، المغرب وتونس بإعتبار أن هته الدول الثلاثة لها دور ملموس على الواقع في مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية في الجوار غير مستقر.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

تستمد المقاربة الامنية الجزائرية توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية و دبلوماسيتها ، و ان العقيدة الامنية للدولة يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسالة الامن في الدولة[1]

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيو–سياسي المغاربي والإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 3636 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها خمسة معضلات كبرى تتمثل أساسا في:[2]

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية
- لبنى الاقتصادية الهشة

---

(1) صالح زياني ، "تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، **مجلة الفكر** ، ع5، ص.292.

(2) أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والاستراتيجية الجزائرية**، محاضرة غير منشورة 2012.

●ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر

●انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي

هذا ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن أن تكون المهدد الأول للأمن القومي الجزائري.

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية([1]):

●تعتمد الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

●ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

●ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين [(2)]:

الأول ←——— الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب.

والثاني ←——— رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر لكن دون استبعاد التعاون معها.

([1]) بوحنيه قوي، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص.6.

([2]) بوحنيه قوي، مرجع نفسه، ص.12.

أولا: الجزائر في الفضاء المغاربي:

تقع الجزائر في مناخ جيو- سياسي و جيو- بوليتيكي متغير وشديد التأثير بفعل تعدد العوامل ، فمنطقة المغرب العربي تعرف منافسة سواء بين الدول الاقليمية و لا ينفك عنها حتى دور للقوى الخارجية .

و عليه فان الصراع و التنافس بين الجزائر وليبيا والمغرب حول الزعامة الاقليمية والريادة بالمنطقة جعل منها محل اهتمام للعديد من الدارسين والباحثين مؤخرا باعتبارها كانت مسرحا لتغيرات هزت العالم بسقوط 3 انظمة بشمال افريقيا هي : ليبيا وتونس ومصر.

سعت الجزائر في ظل هذا المناخ الى البروز تدريجيا كقوة اقليمية في مكافحة الارهاب لما تمتلكه من قوة اقتصادية و عسكرية وبشرية وجغرافية، اذ تحاول و منذ الاستقلال تكريس دورها القيادي على مستوى الدائرتين الافريقية والمغاربية وذلك بمنافستها كل من المغرب وليبيا، و بفضل هذه المساعي تبرز الجزائر كشريك رسمي فعال بالمنطقة لا تنفك الدول الكبرى عن التعاون معه[1]، وارتكزت الجزائر في هذا التوجه على عديد من النقاط جعلت كفتها تميل على حساب الاطراف الاخرى كتطور القدرة العسكرية اذ انه و طبقا لاحصائيات 2012 ما تزال الجزائر تمثل صدارة الدول الافريقية من حيث القوة العسكرية بميزانية ضخمة نظرًا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر، [2] بالإضافة إلى النزاعات التي تشهدها الحدود الجنوبية للجزائر على غرار ازمة مالي و قبائل الطوارق وانعكاسات الثورة الليبية كلها مخاطر و تهديدات امنية تواجه الجزائر بحكم رقعتها الجغرافية الشاسعة و بحكم الزعامة الاقليمية في المنطقة[3].

---

[1] مهدي تاج ، **المستقبل الجيو-سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، سنة 2011 ، ص 3.

[2] "l Algérie 1 er puissance militaire africaine " ،observe dans le 24/02/2015 ;21 :53 ; trouver dans l'adresse suivent :
www.maghreb-intellgence.com

[3] issam. k, "classement des pays acheteur d arment pour la paix l algerie est au 8 em rang mondiale," l institue de Stockholm observe dans le 26/02/2015 ;19 :56 trouver dans l'adresse suivent :
www.algeriesoir.com

على اساس ما سبق تمثل منطقة المغرب العرب فضاء جيو – سياسي و امني مهم للجزائر و لتوجهاتها الاستراتيجية بالمنطقة و كذلك برسمها لعقيدة امنية تتأقلم و التحولات الجارية.

ثانيا: الجزائر ضمن الدائرة الإفريقية.

تواجه الجزائر معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في النهاية أشبه بالمتفرج على ما يحدث من تزايد للخطر الإرهابي في دول الجوار. لم يكن أمام الجزائر من خيار لمواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، إلا إنشاء نوع من الاجتماعات الأمنية داخل هيكل الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية. كانت تلك الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضًا مع مبدأ عدم التدخل. [1]

وجدت الجزائر من خلال مبادرة " النيباد"*، الحل لحل مختلف المشاكل التي تعاني من القارة، فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. و تشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب 2006 ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لمواجهة هذا الخطر العابر للحدود. وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد.[2]

---

[1] عاطف قدادرة: »عقيدة عدم التدخل "تقيد" قدرة الجزائر في المناورة« ، **يومية الخبر**، ع01 أوت2102 ، ص 2.

***تعريف النيباد: رؤية إفريقية لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة, صاغها وتبناها رؤساء الدول الخمس: مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، واعتمدتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية بلوساكا في يوليو2001، لتصبح بذلك برنامج الاتحاد الإفريقي لتحقيق التنمية الشاملة بالقارة.**

[2] بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، تم التصفح في 2015/3/1على الساعة20:32،متاح على الرابط الالكتروني::

-http://www.el-hourria.com/index.php/etudes/item/740

ثالثا: الجزائر والفضاء المتوسطي.

تؤكد الجزائر أنها لا ترفض المشاركة في أيّ مبادرة قائمة على الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التشاور والمنفعة المتبادلة من شأنها تحقيق الأمن في الفضاء المتوسطي بشرط أن لا تتعارض مع نهجها السيادي وأن لا تكون أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا لاختراق سيادتها. وليست المقاربة التي تدافع عنها الجزائر ضمن الدائرة المتوسطية إلا امتدادا لعقيدتها.

فوفق للمقاربة الجزائرية، من حق كل دول المتوسط أن "تتمتّع بأمن غير منقوص" وأن تختار "نظامها للأمن القومي" الذي ترى أنه الأنسب لضمان أمنها ويؤدي بها إلى التخلص من مختلف مهدداته دون تدخل أو إكراه خارجيين. والتعاون للحد من مختلف التهديدات والأخطار التي تهدد الأمن في الفضاء المتوسطي على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب.[1]

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية المغربية.

تعتمد المقاربة الأمنية المغربية على البعد الوقائي من خلال التتبع والاستباق، وترتبط نجاعة هذه المقاربة على ادماجها مع الأبعاد (البعد الديني والبعد التنموي) والخاصة بمكافحة الإرهاب، فالمجهود الأمني لن يتحقق النجاح إن لم تصاحبه مبادرات فاعلة لتحقيق التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الدينية وهذه الرؤية المغربية.[2]

أولا: المغرب والفضاء المغاربي.

إن بناء الفضاء المغاربي ظل دوما يشكل أولوية في السياسة الخارجية للمملكة المغربية، إن المملكة المغربية، وإذ تحدوها رغبة حقيقية للمساهمة في تجسيد هذه التطلعات، إلى جانب باقي الشركاء

---

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري. الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005،ص.207.
(2)قناة الجزيرة للأخبار، عبد الرحيم فقراء، جون اولترمان و محمد المنشاوي، من واشنطن ، قطر، 17أكتوبر2014.

المغاربيين، وإعادة بناء الوحدة العربية من خلال تنقية وتقوية العلاقات المغاربية والانخراط في عهد جديد يتجه نحو المستقبل، أكدت في مناسبات عدة حرصها على الالتزام بتفعيل الاتحاد المغاربي، وهو ما نص عليه الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 في ديباجته " أن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بالعمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي."

وتأكيدا لهذا المطلب، الذي تتقاسمه شعوب الدول المغاربية الخمسة، الملك محمد السادس في خطاب له يوم 06 نوفمبر 2011، الدعوة إلى اتخاذ قرارات اندماجية وتكاملية واستثمار الفرص الجديدة التي تتيحها التحولات التي تعرفها المنطقة العربية والمغاربية. وجدد الملك المغرب استعداد بلاده، العمل على انبثاق نظام مغاربي جديد، يتجاوز الانغلاق والخلافات العقيمة، ليفسح المجال للحوار والتشاور، والتكامل والتضامن والتنمية[1].

وتحقيق نظام مغاربي جديد يشكل بدوله الخمس، محركا حقيقيا للوحدة العربية، وفاعلا رئيسيا في التعاون الأورو– متوسطي وفي الاستقرار والأمن في منطقة الساحل والصحراء، وفي الاندماج الإفريقي.

وبالرغم من أن واقع العلاقات السياسية المغاربية لا زال بعيدا عن متطلبات شعوب الدول الخمس، فإن المغرب، يسعى إلى تعزيز علاقاته مع كافة الدول المغاربية، يظل مقتنعا بأن الحوار والتشاور والتوافق يشكل الطريق الملائم والأمثل لإنهاء النزاعات والخلافات التي تشهدها المنطقة[2].

بناء على ذلك بادر المغرب، ومنذ بداية سنة 2012، بجهوده الحثيثة والمعهودة من أجل المساهمة مع باقي الدول المغاربية الأخرى، في البحث عن السبل الكفيلة بتحريك العمل المغاربي المشترك، حيث

---

[1] وزارة الخارجية المغربية، المملكة المغربية واتحاد المغرب العربي، تم التصفح 2015/3/2 على الساعة 18:53، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/UMA/tabid/1617/language/en-US/Default.aspx

[2] وزارة الخارجية المغربية، مرجع سابق.

وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي بعدة زيارات للدول الأعضاء بالاتحاد حيث تم استعراض وتدارس مختلف القضايا المطروحة جهويا ودوليا بهدف توحيد الرؤى والمقاربات وتبني الاستراتيجية الملائمة للعمل المغاربي للفترة القادمة بهدف مواجهة التحديات، التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة.

إن الأحداث التي تشهدها المنطقة مؤخرا تفرض على بلدان المغرب العربي والساحل والصحراء مزيدا من التنسيق والتعاون بشراكة مع الدول الكبرى ومختلف الفاعلين الدوليين لمواجهة هذه التحديات الأمنية الخطيرة، التي تقتضي معالجتها توحيد الجهود وتكثيف التعاون لإيجاد مقاربة أمنية متكاملة ومندمجة ووقائية ومنسقة بين دول الاتحاد من جهة، وجواره في الساحل والصحراء من جهة أخرى، وذلك ضمن استراتيجية شاملة تدمج البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي المستند إلى مبادئ الاعتدال والوسطية.[1]

ثانيا: المغرب في الفضاء الإفريقي

اتسمت السياسة الخارجية المغربية، منذ البداية بالدعم والتضامن، كما خصصت الدبلوماسية المغربية هدفا استراتيجيا للرفع من التعاون مع الدول الإفريقية ليصل إلى مستوى شراكة حقيقية فاعلة وتضامنية تمخض عنه اتفاقيات التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، كمحاربة الفقر والأمراض، إضافة إلى مجالات الفلاحة والتغذية.

في مجال السلم والأمن، لا يدخر المغرب أي جهد للإسهام في إرساء السلم والاستقرار في القارة، إذ كان دوما داعما لمبادرات الأمم المتحدة من أجل إعادة الاستقرار في إفريقيا كما لا يدخر أي جهد للدفع بقواته العسكرية للمساهمة في حفظ السلم في المنطقة[2].

---

(1) قناة الجزيرة للأخبار، عبد الرحيم فقراء، صلاح الدين مزوار، من واشنطن، قطر، 17اكتوبر2014.

(2)وزارة الخارجية المغربية، "المغرب / إفريقيا: دعم العلاقات التاريخية "، تم التصفح 2015/3/2على الساعة18:34، متاح على الرابط الإلكتروني:

إن منطقة الساحل تتأثر سلبا بعوامل عدة، فبالإضافة إلى مشاكل التصحر والمجاعة و الفقر وسوء التغذية، تحولت هذه المنطقة خلال السنوات الماضية، إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية المنضوية فكرا ومنهجا في تنظيم القاعدة العالمي والمجموعات الانفصالية، والمتاجرين بالأسلحة والمخدرات الشيء الذي بات يشكل خطرا على الأمن الإقليمي والدولي.

حرص المغرب على إن حرصنا على أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على هذه المنطقة نابع ليس فقط من علاقات التضامن والتآزر التي تجمعنا منذ قرون مع شعوبها، بل كذلك من إحساسنا المباشر بالتهديدات التي وصلت إلى حدود الإتحاد المغاربي الذي ننتمي إليه. [1]

لقد سجلت المنطقة مؤخرا انزلاقا خطيرا أدى إلى سيطرة مجموعات إرهابية أو مجموعات مسلحة أو مجموعات إنفصالية أو مجموعات إجرامية على ثلثي التراب الوطني لدولة مالي مما يهدد أمن و استقرار هذا البلد بل أمن و استقرار المنطقة بأكملها.

و على هذ ا الأساس، نرى أنه من الواجب إعطاء الأولوية لتقوية دولة مالي سياسيا و اقتصاديا و إنسانيا و امنيا، حتى يتمكن هذا البلد من استعادة وحدته الترابية ومواجهة مختلف هذه الجماعات التي تهدد استقراره، وإقامة تعاون وتنسيق عبر إقليمي بين دول الساحل والدول المغاربية و فيما بين هذه الدول والتجمعات لتحقيق الاستقرار في هذا الفضاء الاستراتيجي بإفريقيا.

يبقى التوصل إلى نتائج ملموسة لتجاوز أزمة منطقة الساحل وعدم تكرارها، رهين أيضا بالتنمية المستدامة لهذا الفضاء، و الذي لا يمكن أن يتحقق بدون سند فعال و مكثف من المجموعة الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، و خاصة البنك الدولي و البنك الإفريقي للتنمية.

---

https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/Afrique/tabid/1603/language/en-US/Default.aspx

[1] مجلس الأمن، سعد الدين العثماني، مداخلة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الاجتماع ضمن: رفيع المستوى حول الوضع في منطقة الساحل ، (نيويورك 2012)،ص.2.

وهكذا فإن الازمات المترابطة و متعددة الأبعاد التي تعرفها منطقة الساحل تستدعي مقاربة شمولية و مندمجة تأخذ بعين الاعتبار بصفة متناسقة و متزامنة كافة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هاته المنطقة. كما تستدعي منا تفعيل تلك الإجراءات الآنية.[1]

ثالثا: المغرب في الفضاء المتوسطي.

يشكل البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للمغرب فضاءا استراتيجيا ذا أولوية كبرى ومجالا هاما للتعاون والشراكة مع دول الجوار الأورو–متوسطي، في هذا الإطار كانت السياسة المتوسطية للمغرب دائما تبحث عن التعاون وحسن الجوار ودعم أي مبادرة من شأنها أن تعزز جسور التقارب بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. ويشارك المغرب في كافة مبادرات التعاون المتوسطية الإقليمية بما في ذلك مسار برشلونة، والمنتدى المتوسطي، وحوار 5+5، والاتحاد من أجل المتوسط.[2]

المطلب الثالث: الاستراتيجية الامنية التونسية.

تستند السياسة الخارجية التونسية إلى جملة من المبادئ التي تترجم حرص تونس كدولة محبة للسلام ومتعلقة بالشرعية الدولية على تقوية أسباب التفاهم والتسامح والتضامن بين الدول والشعوب وإضفاء مزيد من العدل والديمقراطية والتوازن في العلاقات الدولية وتعميم الأمن والاستقرار والرخاء.

---

[1] سعد الدين العثماني، ص ص.3،4.

[2] وزارة الخارجية المغربية، "المغرب في جواره المتوسطي"، تم التصفح في 2015/3/2على الساعة18:35، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/M%C3%A9diterran%C3%A9e/tabid/1614/language/en-US/Default.aspx

فالسياسة الخارجية التونسية تبنى على مبادئ التمسك بالشرعية الدولية واحترام مقتضياتها وقراراتها وتغليب السلم وتغليب منطق الحوار والتفاوض والوسائل السلمية كسبيل لفض الخلافات والنزاعات وتطوير العلاقات الدولية في كنف الاحترام المتبادل والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتندرج هذه المبادئ ضمن ثوابت السياسة الخارجية التونسية وتشكل الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية التونسية في تحركاتها.

انطلاقا من مقاربة شاملة ومتكاملة تقوم على الارتباط الوثيق بين السلم والأمن والاستقرار والتنمية والديمقراطية تعمل السياسية الخارجية التونسية في مختلف مجالات تحركها[1].

أولا: تونس في الفضاء المغاربي: دعم اتحاد المغرب العربي وتفعيل هياكله وتنشيطها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتباره خيارا استراتيجيا والإطار الأمثل للبلدان المغاربية لتحقيق اندماجها الاقتصادي وتوثيق علاقاتها مع التكتلات والتجمعات الأخرى ولاسيما منها الاتحاد الأوروبي. تساهم تونس بطريقة فعالة في تدعيم هذا التوجه رغم المشاكل التي تطرأ على الساحة المغاربية خاصة فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية.[2]

تسعي تونس إلى تعزيز التعاون بين دول المغرب العربي لضبط الحدود ومكافحة الإرهاب. وستوقع قريبا مذكرة تفاهم مع الجانب الليبي، لضبط المعابر والحدود وحل مشاكل أمنية عالقة، من بينها التبادل السريع للمعلومات.

---

[1] وزارة الخارجية التونسية، "سياسة تونس الخارجية"، تم التصفح 2015/3/5، على الساعة 16:57،متاح الرابط الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

[2] وزارة الخارجية التونسية، "المغرب العربي"، تم التصفح 2015/3/5على الساعة 17:13، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

كمت تسعى الدبلوماسية إلى تنسيق بين دول المغرب العربي لمكافحة الإرهاب الذي إن كل دول المغرب العربي معنية بمكافحة الإرهابيين تشدد الاستراتيجية التونسية في هذا المجال على تبادل المعلومات وإحكام ضبط الحدود، والعمل مع الجزائر والمغرب للتنسيق في مكافحة الإرهاب والجريمة والتهريب.

وتعتد تونس على مقاربة شاملة وضعتها لمواجهة الإرهاب تتجاوز التدابير الأمنية إلى حزمة إجراءات سريعة ومتوسطة، أو بعيدة المدى تشترك فيها جهات عدة.[1]

ثانيا: تونس في الفضاء الافريقي:

أولت تونس منذ الاستقلال علاقاتها مع إفريقيا مكانة خاصة وذلك تكريسا لبعدها الإفريقي وإيمانا منها بوحدة المصير وحتمية التعاون والتضامن مع الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار سعت تونس إلى دعم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إفريقيا سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الاتحاد الإفريقي الذي يمثل الإطار الأمثل للتشاور والتنسيق بين دول القارة ويعكس تطلعات شعوبها إلى مزيد من التعاون والتضامن والتكامل. وبعد ثورة 14 جانفي 2011،أصبحت الدبلوماسية التونسية تعتمد على مفاهيم الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، مما يجعل تونس متماشية مع التوجه الديمقراطي الذي يطمح إلى تحقيقه الاتحاد الإفريقي في القارة.[2]

ثالثا: تونس في الفضاء المتوسطي.

تؤكد تونس من خلال مبادرة دفاع(5+5) على أهمية إقامة دول الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط حوار حول مختلف التحديات الأمنية وخاصة موضوع الهجرة، وتبني مقاربة سياسية شاملة ومتوازنة

---

[1] محمد المكي أحمد، "وزير الداخلية التونسي لـ «الحياة»: نسعى لتعاون أمني في المغرب العربي"، تم التصفح2015/3/6 ، على الساعة 17:10، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://alhayat.com/Articles/1934625/%D9%88

[2] وزارة الخارجية التونسية، "تونس وإفريقيا"ـ تم التصفح 2015/3/5، على الساعة 17:05، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=64&L=1

ومتشاور حولها، قائمة على روح الشراكة بين بلدان الانطلاق والعبور وبلدان الاستقبال، وذلك بهدف الاستفادة من فوائد الهجرة الشرعية ومحاربة الهجرة غير الشرعية، كما تؤكد الدبلوماسية التونسية على معاملة المهاجرين بطريقة مدروسة وإنسانية وتدبير موجات الهجرة الشرعية من أجل العمل، والتكوين المهني للمهاجرين وتوفير الرعاية الصحية، مع ضمان المساواة بين الرجال والنساء.[1]

الاستنتاجات:

يمكن الخروج من هذا الفصل بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:

[1] محمد عيادي، "إعلان تونس وتحدي تفعيل المقاربة الشاملة والمتوازنة لإشكالية الهجرة"، تم التصفح 2015/3/6، على الساعة 18:02، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=9666

تعتبر الدوائر الجيوسياسية المحيطة بالمنطقة هي المصدر الأول لهذه التهديدات، التي إن لم تؤثر مباشرة على الأمن المغاربي، فهي تصدر تبعياتها لمنطقة المغرب العربي.

إن السياسات الأمنية للدول المغاربية هي سياسات متباينة، تختلف من دولة إلى اخرى مما يخلق عدم التوافق والانسجام في محاربة أو حتى التصدي لهذه التهديدات، يلاحظ أن الجزائر والمغرب هما الدولتان الوحيدتان اللتان تمتلكان سياسة أمنية في المنطقة، فالدول المغاربية الأخرى لا توجد لديها سياسات أمنية بقدر هي توجهات سياسة خارجيتها.

الفصل الثالث

الآفاق المستقبلية للعلاقات الأمنية المغاربية.

نناقش من خلال هذا الفصل إلى مختلف القضايا التي مازالت شائكة في العلاقات المغاربية خاصة بين الجارتين الجزائر والمغرب ، كما نتطرق للدور الأجنبي في المنطقة الظي يؤثر هو الآخر على اتحاد المنطقة وتجاوز المشاكل و الأخطار التي تواجه المنطقة المغاربية ككتلة واحدة ، والتي تؤثر على العلاقات المغاربية مستقبلا.

وعلى هذا الأساس اندرج هذا الفصل على ثلاث مباحث هي كتالي:

المبحث الاول: مظاهر التنافس المغاربي على الريادة الإقليمية

المطلب الأول: التنافس حول التسلح في المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: التنافس الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب.

المبحث الثاني المغرب العربي كمنطقة لتغير موازين القوى الدولية.

المطلب الأول: المغرب العربي في الاستراتيجية الأوروبية.

المطلب الثاني: المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الثاني: مستقبل الامن المغاربي المشترك.

المطلب الأول: سيناريو استقرار الوضع القائم للعلاقات الامنية المغاربية.

المطلب الثاني: سيناريو تصاعدي للعلاقات الامنية المغاربية.

المطلب الثالث: سيناريو الثوري للعلاقات المغاربية الامنية.

المبحث الأول

مظاهر التنافس المغاربي على الريادة الإقليمية

تتنافس الدول المغاربية سواءا ضمن إطارها الإقليمي او خارجه، حسب الخبراء في هذا الميدان يلاحظ أن التنافس ينحصر بين دولتين الجارتين الجزائر والمغرب.

فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمطلبين، الأول ندرس من خلاله مظاهر التنافس ما بين الدولتين أهم المظاهر هو سباق التسلح الجاري في المنطقة والذي تقوده كل من الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى مظهر آخر هو العمل الدبلوماسي التنافسي للجاريتين لحل الأزمات التي تمس المنطقة ودول الجوار الثاني نتطرق إلى تداعيات هذا التنافس على العلاقات المغاربية.

المطلب الأول: التنافس حول التسلح في المنطقة المغاربية.

ظلت العلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس. وأكد تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن، أن ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين، المغرب والجزائر. حيث لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح، وإنما هم كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني.

أولا: التسلح بين الجزائر والمغرب.

تعتبر المغرب والجزائر قوتان عسكريتان في منطقة شمال افريقيا والمغرب العربي، بالنظر لعدم دقة البيانات الرسمية، فإن بعض التقارير الحديثة كتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام يشير إلى أن الجزائر والمغرب يشكلان اكبر مستوردين للسلاح على الصعيد الدولي حيث ارتفعت دول شمال افريقيا من الأسلحة مابين سنتي 2008-2012بـ350٪، وتمثل نسبة واردات الجزائر من السلاح277٪ والمغرب بـ146٪ من الحجم الإجمالي للواردات من الأسلحة. [1]

ثالثا: أسباب التسلح.

ترى لماذا هذا التنافس المحموم بين البلدين الجارين على إنفاق هذه المبالغ الهائلة، التي كان أولى أن تنفق في التنمية؟ وضد من تستعد الجزائر والمغرب بتقوية كل منهما ترسانتها العسكرية؟

---

[1] روسيا اليوم، "معاهدة تجارة الأسلحة بين خاسر ورابح"، تم التصفح في2015/03/15، على الساعة16:45، متاح على الرابط الإلكتروني: http://www.arabic.rt.com

•يرى المختصين أن سبب تصاعد وتيرة الإنفاق على العسكر وآلياته راجع إلى خطة مسبقة كانت قد أعلنت عنها عام 1999، تحت عنوان "تحديث الجيش الوطني الشعبي"، ومعلوم أن من مستلزمات تحديث أي منظومة عسكرية هو الإنفاق على تجديد معداتها، الأمر الذي يجعل تصاعد الميزانية العسكرية.

•كما يشير بعض المحللين إلى أن الوضع الأمني الجزائري، وخاصة في سياق الحرب على الإرهاب يفرض الاستمرار في الرفع من المبلغ المخصص للميزانية العسكرية، قصد تأهيل البنية البشرية واللوجستيكية للجيش الجزائري[1].

•إلا أن الدافع الآخر كان هو تحقيق "توازن عسكري" نسبي مع جارها المغربي، خصوصاً أن حلفاء المغرب (أمريكا وفرنسا وإسبانيا) لم يترددوا في تسليحه طوال التسعينيات.[2]

غير أن مثل هذه الأسباب لا يقنع الملاحظ المغربي، الذي يبدو دوما قلقا تجاه نوايا جاره الجزائري، لأنه عندما ينظر في مبلغ الإنفاق ونوعية السلاح لا يستوعب أن يكون القصد منه فقط هو محاربة جماعات إرهابية، حيث أن الترسانة العسكرية الجزائرية التي يتم تطويرها الآن هي من مستوى محاربة دول وليس جماعات فقط

•فمنذ نهاية عام 2007 أي لحظة التوقيع على غلاف مالي يقدر بـ2.4 مليار دولار لشراء أربع وعشرين طائرة من نوع إف16 الأميركية، استمر المغرب بوتيرة متصاعدة في تحديث بنيته العسكرية، ليتجاوز رقم الميزانية المخصصة لذلك حاجز الثلاثة مليارات منذ عام 2008. وذلك في سياق ما يسمى بـ"تطبيق المخطط الخماسي" لتحديث الجيش المغربي[3]

---

[1] صباح نعوش، "ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية"، تم التصفح في 2015/03/16، على الساعة 18:35، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.

[2]إدريس ولد القابلة، " المغرب- الجزائر: أمريكا، روسيا، فرنسا اشعل سباق التسلح في المنطقة"، **الحوار المتمدن، ع 2791**، 6 اكتوبر 2009.

[3] صباح نعوش، مرجع سابق.

●أما في ما يخص سبب الإنفاق العسكري المغربي هو الموقف الجزائري من الصحراء هو جوهر الخلاف الذي يفسر تسابق المغرب مع جاره في هذا الإنفاق الباذخ على منظومته العسكرية, ومن ثم فحل مشكلة الصحراء سيكون مقدمة لإنهاء ما يمكن أن نسميه بحالة الحرب الباردة التي تنهك اقتصاد البلدين.[1]

المطلب الثاني: التنافس الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب.

أجمع خبراء جزائريون ومغاربة على أن هناك تنافساً دبلوماسياً كبيراً بين كل من الجزائر والمغرب في شمالي أفريقيا، على لعب دور الوسيط في كل من قضية الصحراء الغربية و أزمتي مالي وليبيا.

أولا: قضية الصحراء الغربية

[1]أحمد المرابطي، " تطوّر سباق التسلّح في منطقة غرب شمال إفريقيا"، تم التصفح في2015/03/17، على الساعة 21:24، متاح على الرابط الإلكتروني:

http ://www.hespress.com/orbites/87400.html

تعد الصحراء الغربية هي محور الأزمات بين المغرب والجزائر، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، تأخذ الأزمات بين الجارتين، عنوان الصحراء الغربية، فتأرجح العلاقات المغربية الجزائرية بين التهدئة والتصعيد السياسي من وقت للآخر

يبدو أن التوتر بين الجزائر والمغرب مؤخرا يعود إلى عدة أسباب منها التنافس بينهما علي الزعامة في منطقة شمال غرب أفريقيا، لاسيّما أن إقليم الصحراء الغربية غني بالثروات النفطية والمعادن.

بالإضافة عرفت المنطقة المغاربية تطورات إقليمية، أبرزها أن فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة اهتمت بالتأكيد على أن ملف الصحراء لا يجب حله بعيدا عن الحوار المباشر بين المغرب والجزائر، وانتقلت إسبانيا بعد مجيء الحزب الاشتراكي إلى الحكم في مارس 2004 إلى داعم لهذا التوجه.

وزاد من تصعيد التوتر بين البلدين اعتراف جنوب أفريقيا التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجزائر بـ الجمهورية الصحراوية منذ صيف سبتمبر 2004، وهو ما اعتبرته الرباط تصعيدا جديدا يضرب كافة جهود الوفاق والتقارب مع الجزائر.[1]

ثانيا: الأزمة المالية.

شكلت أزمة مالي وماتلاها من تداعيات التدخل الدولي في منطقة الساحل والصحراء، اختبارا مؤثرا لأدوار القوى الإقليمية المتنافسة، خاصة الجزائر والمغرب. اذ سعت كل دولة لمحاولة التأثير على الوضع المالي بما يضمن لها حماية مصالحها الاستراتيجية.

1. الدور الجزائري:

---

(1) أحمد دياب، "المغرب والجزائر. تداعيات الخلاف حول الصحراء"، تم التصفح في 2015/03/17، على الساعة17:34، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221342&eid=35

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، بالإضافة إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي، وهو دور تؤهلها له اعتبارات جيو–ستراتيجية عديدة، تريد الجزائر من خالها أن تظهر بمظهر الدولة الرافضة للتدخل الخارجي والساعية في حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما تعكس مواقفها من خلال الأزمة المالية، حيث تثق مالي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ومن فرنسا والاتحاد الإفريقي بالموقف الجزائري من الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري، ومن هذه الاعتبارات أهمها اعتبار الدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري، حيث يسيطر محور الجزائر– أبوجا–بريتوريا، على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي[1].

2. الدور المغربي:

تطمح المغرب على مدى العامين المنصرمين على كسب نفوذ إقليمي من خلال دورها في أزمة مالي وهو الدور الذي تنافس المغرب الجزائر صاحبة النفوذ الأكبر في قضايا المنطقة، فالمغرب شاركت في التدخل العسكري الذي قادته فرنسا في مالي، وحاولت عقد اجتماعات لحل الأزمة المالية بواساطة مغربية.[2]

ثالثا: الأزمة الليبية

1. الدور الجزائري:

تعتبر الجزائر حل الأزمة الليبية يحب أي يكون سلميا، حيث تضع الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة وتستبعد التدخل العسكري، فالجزائر تريد تجميع وتقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة الليبية، من خلال عقد اجتماعات بوساطة جزائرية، وهذا المسعى أيدته الامم المتحدة، وتعتبر هذه الأخيرة بأن الجزائر

---

(1) سيدي اعمر بن شيخنا، **المفاوضات المالية-الازوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص.3.

(2) محمد محمود السيد، مالي نموذجا: مستقبل الدور المغربي في منطقة الساحل والصحراء، تم التصفح في 2015/05/23،على الساعة 11:34، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3536.aspx

قادرة على ايصال اطراف الأزمة الليبية إلى التوقيع على اتفاق للسلام. ومما زاد من قوة الموقف الجزائري هو توافقه مع المجموعة الدولية و الاعتراف الذي صدر عن الحلف الأطلسي، والذي اعتبر التدخل العسكري في ليبيا كان خطأ فادحا، علما أن الموقف الجزائري كان يومها ضد استعمال القوة في ليبيا.[1]

2. الدور المغربي:

تحاول المغرب المساهمة في حل الأزمة الليبية، من خلال احتضان المغرب لجولات وساطة بين الفصائل الليبية، بهدف الخروج بحل سياسي.

يبرر المغرب هذا العمل الدبلوماسي بأنه يندرج تحت اطار التعاون القائم بين المغرب والأمم المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك تشارك في الحوار بعثات دبلوماسية بصفة مراقب، بينها فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، وسفيرة الاتحاد الأوروبي، وتركيا. ويتناول الحوار الليبي ثلاث نقاط تتعلق، بالجانب الأمني للتوقف عن الاقتتال وتهيئ الوضع للتوافق حول الشخصية التي ستقود حكومة الوحدة الوطنية، إضافة إلى نواب وأعضاء الحكومة، ثم تهيئ الأجواء من أجل التشاور حول صياغة الدستور.[2]

رابعا: الحرب على الإرهاب.

يتجدد التنافس اليوم بين المغرب والجزائر إقليميا من خلال التنافس على لعب دور استراتيجي في الحرب على القاعدة في الصحراء الإفريقية، حيث علم أن الجزائر تهيئ لعقد قمة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكي لوضع استراتيجية القضاء على القاعدة في الساحل الإفريقي.

---

(1) زكريا. ش، "الأمم المتحدة تبارك دور الجزائر في حل الأزمة الليبية"، تم التصفح في 2015/05/23، على الساعة 12:50، متاح على الرابط الالكتروني

http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=29027

(2) حميد السموني، مزوار أطلع رئيس الحكومة على المناخ العام للحوار بين أطراف الأزمة بالصخيرات المغرب معني ويساهم في إيجاد حل سياسي للصراع بليبيا، تم التصفح في 2015/05/23، على الساعة 12:50، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.almaghribia.ma/content-item.php?id=196009

ويزداد حماس الجزائر غداة نجاحها رفقة مالي وموريتانيا والنيجر في تأسيس قوة عسكرية مشتركة قوامها 75 ألف جندي لمكافحة الجريمة والجماعات الإسلامية المتشددة في منطقة الساحل والصحراء غرب القارة الإفريقية، وبذلك تحولت الجزائر إلى شرطي إقليمي لمنطقة الساحل الصحراء، وهو الأمر الذي أثار قلق المملكة المغربية، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية على تطمين الرباط من خلال إرسال عسكري إلى الرباط لإجراء محادثات ثنائية حول صيغة دخول المغرب إلى القوات العسكرية المشتركة.[1]

إلا أن هذا الوضع المتميز والتنامي المتزايد لدور الجزائر على المستوى الإقليمي يُزعج حقيقة النظام المغربي، ويبقى الدور المغربي في هذا المجال قائما بقوة الدعم الذي يحظى به من قبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا من مالي وموريتانيا التي دعت إلى توجيه الدعوة إلى المغرب، وبل ودعتا إلى إشراك دول أخرى تعاني من "ويلات الإرهاب" في الجهود المنسقة بمنطقة الساحل مثل بوركينا فاسو وتشاد وتونس، وهو ما تعارضه الجزائر التي لا ترى ضرورة لتوسيع ذلك الإطار خصوصا نحو المغرب غريمها التقليدي بالمنطقة.[2]

المبحث الثاني

المغرب العربي كمنطقة لتغير موازين القوى الدولية.

يدور الآن في منطقة المغرب العربي تنافس أوروبي بقيادة فرنسا– أمريكي، فعلى الصعيد الجيو–سياسي فإن فرنسا تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة نفوذها التقليدي، وإخراجها من هذا الحزام هو بمثابة إنهاء

---

(1) إسماعيل دبش، "تنامي الدور الإقليمي للجزائر أصبح مصدر إزعاج للمغرب" ، **الأيام الجزائرية**، 05 - 06 – 2011.

(2)نهاد لمشرقي، "الصراع الإقليمي المغربي الجزائري من الصحراء إلى محاربة الإرهاب "، تم التصفح في 2015/03/28، على الساعة 20:44، متاح على الرابط الالكتروني،
http://essaouiranews.com/2011/05/31/%D8%A7%D9%

للوجود الفرنسي والأوروبي في المنطقة، فهذا النفوذ أصبح مهددا بالوجود الأمريكي، فالاهتمام الأمريكي بدول المغرب العربي كما كان سابقا والذي بمقتضاه تعد المنطقة منطقة نفوذ فرنسي، شرعت الولايات الأمريكية تخص دول المنطقة المغاربية بمكان بارز في قائمة أولوياتها، خصوصا بعد أحداث11سبتمبر 2001.

على هذا الأساس سوف نتطرق من خلال هذه المبحث إلى التنافس الأوروبي- الأمريكي في المنطقة المغاربية من خلال مطلبين:

- الأول يتحدث عن الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة.
- الثاني يتطرق إلى الإهتمام الأمريكي بالمنطقة.

المطلب الأول: المغرب العربي في الاستراتيجية الأوروبية.

تشكل منطقة المغرب العربي أهمية جيو-استراتيجية كبرى بالنسبة لأوروبا، هذا جعل من مجموعة من الخبراء بالقضايا الاستراتيجية أهمهم:

Marc Bounefous يقول:" **يوجد اقليم واسع قريب من أوروبا يسمى المغرب العربي، هذا الإقليم يجعلنا دائما أمام حقيقة مهمة وهي أنه يجب على الأقل ألا يأتي تهديد لأوروبا من هذه المنطقة الجنوبية، فالأمن في الحدود البحرية الجنوبية يشكل لنا ضرورة يمليها علينا الموقع الجغرافي الذي يجعل سياستنا تركز أساسا على التنبه والأخذ في الحسبان أي خطر أو تهديد قد يؤدي إلى عدم استقرار أو توتر خطير ودائم في الضفة الجنوبية للمتوسط الذي سيؤدي حتما إلى اخلال التوازن الإقليمي في المنطقة، ومن ثمة فإن النتيجة المنطقية لذلك تتمثل في ضرورة التعاون بين الضفتين قصد الحفاظ على الإستقرار في المنطقة المغاربية.**"[1]

---

[1] Marc Bonnefous, "Réflexion sur une politique Arabe", **Revue Défense Nationale**, (Aout/Septembre 1998), P.47.

في هذا الإطار سنركز على تحليلنا لهذا العنصر على السياسة الفرنسية في المنطقة وذلك لأسباب هي:

1. تركيزنا ينصب على العلاقات الفرنسية مع ثلاث دول هي الجزائر، المغرب، تونس.

2. النظرة الأوروبية للمنطقة التي ظلت دائما مرتكزة على تصور هو أن المنطقة ذات نفوذ فرنسي، وبالتالي فأي تعامل أوروبي مع الجزائر، المغرب، أو تونس.

يجب أن يكون مبنيا أساسا على توجهات فرنسية، فالاستقرار في منطقة المغرب العربي معناه ضمان الأمن الأوروبي من الجهة الجنوبية إذ أن أوروبا تفضل أن تتعامل وتدعم أنظمة حكم في المنطقة تساهم في تحقيق الأمن الأوروبي إذا أن الأولوية بالنسبة لأوروبا هي إبعاد كل خطر من شأنه أن يأتي أو أن يكون مصدره منطقة المغرب العربي.

3. القرب الجغرافي لأوروبا، الأمر الذي يسهل عملية تمرير المشاريع السياسية في المنطقة خاصة الفرنسية منها، كما يمكن لفرنسا أن يمارس وبسهولة على منطقة المغرب العربي في ميادين مختلقة.[1]

في إطار يؤكد Marc Bounefous على الأهمية الجيو – استراتيجية للمنطقة اذ يقول:

" **إن المتوسط يفصل بين ضفتين في الشمال مجموعة غنية مع نظام وقيم ديمقراطية وفي الجنوب شعوب فقيرة غالبا ما تكون معرضة لنزاعات وانشقاقات داخلية، أزمات الجنوب وتهديداته تمس مصالحنا، واحيانا مصالحنا الأمنية، ومنه وجب علينا الحرص على أن لايقع هذا النفوذ تحت رقابة أي خصم محتمل.**"[2]

من خلال هذا التصريح نجد أنه يُؤكد على ضرورة الحفاظ على الوجود الفرنسي في المنطقة، ويلاحظ أن استعمل خصم محتمل، قد يكون المقصود من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تسعى إلى ربط كل الأنظمة المتوسطية باستراتيجيتها الأمنية.

---

[1] الحاج اسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات** ،ع9،(2010)،ص.233.

[2] Robert Bussier**, Sécurité Européenne et Réalité Internationale**, (Alger : Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001), P.P49-50.

كما تكمن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي في السياسة الأوروبية، ان تبقى المنطقة نظاما إقليميا فرعيا منتسبا إلى نظام أعلى وملحق بمنظومة إقليمية أخرى أكبر حجما.

بحيث تكون المنطقة المغاربية طرفا يسيطر فيه المركز الأوروبي بقواه الثلاث فرنسا، ايطاليا، اسبانيا.

في إطار مشروع الشراكة داخل نظام المتوسطي، وما ينتج عن ذلك المشروع من تبعيات:

- فقدان المنطقة المغاربية لهويتها.
- اندماج واذابة دول المنطقة في نظام إقليمي أشمل وأكبر عبر (الشراكة الأورو–متوسطية، الشراكة الشراكة الأورو–مغاربية).

هناك العديد من العوامل التي أثرت في تشجيع التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية أهمها:[1]

- عدم قدرة الطاقات الاقتصادية والمالية لفرنسا في ظل بروز أقطاب اقتصادية جديدة على تغطية حاجيات الإنتشار الإقتصادي، الدبلوماسي والاستراتيجي الفرنسي عبر مناطق النفوذ المستهدفة في العالم، هذا الصراع من جديد على مناطق النفوذ بات يهدد موقع فرنسا في منطقة المغرب العربي.
- حرص فرنسا على تجاوز حساسية التوترات في علاقاتها الثنائية مع بعض الدول التي يربطها بها ماضي استعماري.
- سعي فرنسا لتحقيق توازن مع الولايات المتحدة التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادي وعسكرية واستراتيجية أكثر قوة وفعالية.
- محاولة احتواء وتحييد الدول الأوروبية لها في كثير من مجالات النفوذ، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية في ظل تزايد جدية المنافسة الألمانية والإيطالية والإسبانية.

---

[1] بدون مؤلف، "فرنسا تبحث عن موطأ قد في شمال إفريقيا تحت غطاء "محاربة الإرهاب"، جريدة صوت الأحرار 2010/03/04، تم التصفح في 2015/03/01، على الساعة17:23، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php

●دعم الدول المغاربية في مكافحة الإرهاب و إقامة شراكات أمنية متعددة وثنائية الأطراف و يبرز هذا الإهتمام جليا من خلال إعلان فرنسا على لسان وزير الدفاع عن مشروع مغاربي- أوروبي للشؤون الأمنية

تسعى فرنسا وبعض الدول الأوروبية الفاعلة إلى التموقع عسكريا في منطقة المغرب وجنوب الصحراء الكبرى وذلك لمكافحة تمدد القاعدة ونشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وهو ما يراه بعض المحللين انها فرصة لفرنسا لإيجاد موطئ لها بالمنطقة.

نتيجة لهذه الوضعية، نجد أن المنطقة المغرب العربي مهيئة ومرشحة لإستقبال الكثير من تناقضات النظام العالمي الجديد على ساحتها المتميزة يعدم الإستقرار نظرا لموقعها.[1]

المطلب الثاني: المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية.

ان الاستراتيجية الأمريكية تجاه دول المغرب العربي، لا يمكن فهمها بعيدا عن طبيعة العلاقات بينها وبين القوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في هذه المنطقة. فطموح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة لا تحركه أهداف اقتصادية فقط، بل غايتها الربط بين مختلف سياسات دول المغرب العربي، بمحور الأمن القومي، مما يعني دخول هذه الدول ضمن منظومة التوسع العسكري الأمني، خاصة بعد سنة 2001،

---

[1] الحاج اسماعيل زرقون، مرجع سابق، ص، 237.

وذلك في إطار سياستها الرامية لتكريس زعامتها للعالم وتعاظم وزنها على الساحة الدولية عن طريق إقامة تحالفات استراتيجية للقضاء على ما يسمى بـ" الإرهاب".[1]

بما أن دراستنا تتناول الجانب الأمني (مقاربة أمنية)، فالتعاون الأمني والسياسي الأمريكي مع الدول المغاربية لم يكن ذا أهمية ضمن الاستراتيجية الأمريكية ذلك لأن تقسيم الولايات المتحدة الأمريكية لدول الجنوب وفق ما يسمى بالمخاطر، فإن منطقة شمال افريقيا وجنوب الصحراء الإفريقية تقع تحت نطاق المناطق ذات المخاطر الضعيفة.[2] إلا أن هذا الوضع تغير كليا، وأصبحت إفريقيا بشكل عام في قلب استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام 2003 و السبب وراء هذه الإهتمام هو الاستراتيجية التوسعية التي تبتها إدراة الرئيس بوش الإبن" على جميع الأصعدة من أجل تحقيق الأمن القومي الأمريكي الشامل، المتمثل في مكافحة الجماعات الإرهابية خارج الحدود الأمريكية والتصدي للقوى الصاعدة في النظام الدولية وتأمين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة ومن جانب كان لأحداث 11 سبتمبر 2009 تأثير على هذا التوجه الجديد في الاستراتيجية الأمريكية.[3]

1. اهمية الجيو–استراتيجية للمنطقة المغاربية في الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية:[4]

- ضمان الارتكاز على منطقة المغرب العربي كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية.
- ضمان استقرار البيئة الأمن المتوسطي و الأوروبي على أساس أن المنطقة المغاربية هي امتداد طبيعي لها، فضمان أمن واستقرار منطقة المغرب العربي هو ضمان أمن أوروبا، الحليف التقليدي لأمريكا.

2. التعاون الأمني بين الويات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية بعد سنة2002:

---

(1) كفاح عباس رمضان الحمداني، **الاستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإقليمية8(23)،ص1.

(2) زيغنيو بريجنسكي، تر. أمل الشرقي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الاستراتيجية**، (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص.53.

(3) كفاح عباس رمضان الحمداني، نفس المرجع، ص.8

(4) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 140 .

ستعرف العلاقات الأمريكية بدول المغرب العربي مرحلة جديدة، حيث ستأخذ الاستراتيجية الأمريكية في الحسبان طبيعة الأوضاع الجيو–استراتيجية الخاصة بكل دولة إضافة إلى العلاقات غير المستقرة بين الجزائر والمغرب.[1]

تم عقد اجتماع سري في مركز قيادة الجيش الأمريكي في مدينة شتوتغارت الألمانية سنة 2004حيث شاركت فيه ثماني دول إفريقية من بينها ثلاثة دول مغاربية: الجزائر، المغرب، وتونس، حيث ناقش الاجتماع موضوع التعاون العسكري في المكافحة الشاملة للإرهاب، وبصورة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

كما عقدت عدة اجتماعات ذات طابع أمني ففي سنة 2005جرت مناورات أمريكية–أطلسية مشتركة مع تسع قوات دول أفريقية من ضمنها أربعة دول إفريقية منها: تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، في إطار التدرب على مكافحة الإرهاب.[2]أما سنة 2006 شكلت زيارة وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد للمغرب، حيث اعتبرت زيارته أبرز المحطات في تاريخ العلاقات الأمريكية– المغربية، هذه الزيارة طبع عليها الطابع الأمني وحدد رامسفيلد أهدافها الأمنية والعسكرية:

- التحكم في مناطق خارج دائرة القانون.
- خلق قواعد جديدة للعمليات العسكرية الأمريكية.
- العمل المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من أجل الحيلولة دون انتشار هذا النوع من المناطق المهددة للأمن.

عرفت إدارة الرئيس أوباما تحولا في العلاقات الأمنية مع الدول المغاربية، حيث تغير التعاطي الأمريكي مع دول المغرب العربي لجعلها منطقة اهتمام استراتيجية أسوة بمنطقة الشرق الأوسط، وليس ملحقا

---

(1) الحسين الزاوي، "أمريكا والمغرب العربي"، تم التصفح 2015،/3/17،على الساعة21:33، متاح على الرابط الآتي:
http://www.jeel-libya.net

(2)كفاح عباس رمضان الحمداني، نفس المرجع، ص.14.

بالشرق الأوسط. وأعدت دراسة حول هذه الموضوع بعنوان:" **مشروع ورقة عن سياستنا في شمال افريقيا"، تؤكد الدراسة على أن للولايات المتحدة مصالح معتبرة في المنطقة المغاربية، تستوجب التركيز على تأمين استقرار لها والأمن لكل بلد من بلدانها، من أجل تمكينها من التقدم والتكامل الإقتصادي وسياسي اقليمي أكبر.**[1]

4. استراتيجية واشنطن من تسلح الدول المغاربية

تتسابق الدول المغاربية لعقد صفقات ضخمة لشراء الأسلحة، لدعم قدراتها العسكرية وزيادة ترسانتها الحربية ويثير هذا الطموح "السيادي" توجّس الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لأنّ الدول المغاربية تمتلك جيوشا عسكرية كلاسيكية قوية وتعاني من ظاهرة انتشار العنف المسلح، خصوصا التهديدات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ضد المصالح الغربية، لذلك تحتاج واشنطن إلى قراءة صحيحة للعقيدة العسكرية للدول المغاربية، التي انخرط معظمها في اتفاقات تعاون وتنسيق عسكريّ ثنائي ومتعدد الأطراف مع حلف الناتو(NATO)، أو مع دول الاتحاد الأوروبي، وتثير هذه الاتفاقات مسألة تبادل المعلومات العسكرية السرّية الحساسة عن الدول المغاربية. يحقّ للدول المغاربية أن تتسلح لضمان سلامة سيادتها الإقليمية، غير أنّه لا يمكن إنكار حالة "عدم الثقة" بين الدول المغاربية نفسها، حيال صفقات التسلح، التي أفضت إلى ظاهرة التسابق نحو التسلح بين أقطار المنطقة المغاربية[2].

---

(1) سهيلة بن يحي، "تقرير خاص يكسف الرؤية الأمريكية الجديدة للمغرب العربي"، تم التصفح 2015/03/17، على الساعة 21:47، متاح على الرابط الألكتروني:

http://www.elmoustakbel-dz.com

(2) عصام بن الشيخ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، تم التصفح في2015/03/07، على الساعة20:23، متاح على الرابط الإلكتروني:

www.mostakbaliat.com

المبحث الثالث

مستقبل الامن المغاربي المشترك.

يعد المفكر الفرنسي **Alexis Tocquevill** أول من استعمل مصطلح "المستقبل" يدل على كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية. وكان ذلك سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية

على أنها: "**تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شانها ان تعطينا صورة عن مجتمع الغد**".

الاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، كما انه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل.[1]

تعد تقنية السيناريو من أهم وأبرز التقنيات المعتد عليها في الدراسات المستقبلية، وتنطوي هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية عادة ما تنطلق منها الدراسة:

1. سيناريو استمرار الوضع القائم: بمعنى استمرار مسار تطور الظاهرة الدراسة على نفس النسق.
2. سيناريو تصاعدي: يحاول رسم صورة أحسن للمستقبل من خلال مجموعة من الإصلاحات.
3. سيناريو الثوري(الراديكالي): يعتمد هذا السيناريو على حدوث تحولات جذرية في البيئتين سواءا الخارجية والداخلية.

لا يمكن وضع سيناريوهات لمستقبل الأمن المغاربي بمعزل عن تعرف مع التحديات الأمنية الكبرى التي يطرحها موقعها الجغرافي، الذي يؤدي بالضرورة إلى توسع مساحة تفاعل دول المنطقة خارج إطارها المغاربي، وذلك بالنظر إلى التحديات الأمنية التي صارت حاضرة الدوائر الجيوسياسية وعلى رأسها المشاكل الأمنية في مالي ومنطقة الساحل والصحراء، وتداعيات الوضع العسكري في ليبيا. وعلى هذا الأساس يجب الربط بين مختلف المتغيرات المؤثرة فيها ومدى التفاعل بين تلك المتغيرات التي تتعلق بـ:

- الوضع الأمني في الساحل والصحراء.
- الوضع الأمني في المنطقة المغاربية وخاصة الوضع الليبي ووضع الصحراء الغربية.
- سياسات الأمنية للدول المغاربية في حل الأزمات خاصة المقاربتين: الجزائرية والمغربية.
- التدخل الأجنبي في منطقة الساحل والصحراء وتداعيته على الأمن المغاربي.

---

[1] جمال علي زهران، الإتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، **السياسة الدولية**، ع ،153(القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية2004) ،ص.206.

●العلاقات المغاربية-المغاربية.

بعد تحديد جوانب المحددة لسيناريوهات مستقبل الأمن المغاربي يمكننا وضع ثلاثة سناريوهات محتملة.

المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للعلاقات الامنية المغاربية.

يتم بناء سيناريو استمرار الوضع القائم، بناءا على استقراء متغيرات الماضي والحاضر، ويعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية، فبناءا على هذا النوع من السيناريوهات، من المتوقع أن تستمر الأوضاع الأمنية في المنطقة على حالها، بمعنى أن أمن منطقة المغرب العربي سيستمر على نفس الوضع الحالي.

وقد تم وضع هذه السيناريو بناءا على معطيات هي كتالي:

أولا: عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل.

ترى القوى الغربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بأن الوضع الأمني في الساحل الإفريقي هو في غاية الخطورة، لكن بعض المتتبعون للأوضاع الأمنية في المنطقة سيجد بأنها ليست بتلك الخطورة باستثناء بعض العمليات الإرهابية التي لم تتعد حدود الإقليم الساحلي الصحراوي استبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع إلى مجموعة من المعطيات أهمها[1]:

ما يعزز هذا الطرح هو استعصاء حل المشاكل والتهديدات الامنية في منطقة الساحل وطفوها إلى السطح بقوة إضافة إلى صعوبة التغيير في ظل وجود جبال من التحديات الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية والاجتماعية، وهذا السناريو مطروح مستقبلاً بقوة.[2]

ثانيا: بقاء وضع الصحراء الغربية على نفس الحال.

---

(1) حسين قاردي،"مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، **العالم الاستراتيجي، ع7**، (الجزائر، مركزالشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص.4.

(2) جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى"، تم التصفح في 2015/04/16، على الساعة 20:45، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://democraticac.de/?p=2448

يعتبر موضوع النزاع في الصحراء الغربية أقدم حالات النزاع ومصادر التوتر والاستقطاب المتواصل في المغرب العربي، والذي لم يعرف أي تحول، مع محافظة الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك المنطقة على الوضع القائم(status quo).

ثالثا: ستحافظ الجزائر على علاقتها الاستراتيجية بتونس وليبيا في شقها الأمني في ظل عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب في ظل مطالبة ليبيا وتونس بالاستفادة من الخبرات الجزائرية الاحترافية، وفي هذا المجال "تسجل بناء3 منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس، وكذلك تحويل التعاون الأمني الجزائري– الليبي إلى شراكة حقيقية [1].

رابعا: ستظل العلاقات الجزائرية المغربية تراوح مكانها، مع وجوب تعاون أمني تحتمه الضرورات الاستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي، وذلك في ظل غلق الحدود وعدم ايجاد حل لقضية الصحراء الغربية، في ظل تغليب المصالح الدولية، وخطاب تبادل المصالح المغاربي– الأوروبي والمحاولة البراغماتية الأوروبية التي تعزز حالة السكون "status quo" في العلاقات المغاربية.[2]

خامسا: بقاء الوضع الليبي على حاله.

أكثر السناريوهات المحتملة في ليبيا، هي نوع من الجمود وبقاء الوضع على ما هو عليه: مع عدم ظهور بوادر على رغبة الطرفين الرئيسيين المتنافسين في الوصول إلى حلول وسَط من خلال الحوار سيبقى الوضع على ما هو عليه، مما سيجبِر حكومة طبرق على اللجوء إلى دعم مصري مباشر لها، لبسط

---

(1) بهاء الدين م،" الداخلية تبحث تفاصيل برنامج تدريب الشرطة الليبية في الجزائر"، **يومية البلاد**، ع 4311، الخميس 23 يناير/كانون الثاني2014.

(2)قوي بوحنية، مرجع سابق ،ص.10.

سيطرتها على البلاد، ولن يبادِر المجتمع الدولي بالتدخل في ليبيا، قبل أن تظهر الأطراف السياسية رغبة حقيقية في التوصل إلى تسوية سياسية، تضع البلاد على الطريق الصحيح.[1]

المطلب الثاني: سيناريو تصاعدي للعلاقات الامنية المغاربية.

يتم من خلال سيناريو التصاعدي بناء رسم صورة تفاؤلية لمستقبل أمن في المنطقة المغاربية، من خلال مجموعة من الإصلاحات.

---

[1] محمد ماضي، "أيّ حلّ يُبعِد شبَح التقسيم أو سيناريو الفوضى يجب أن يأتي من داخل ليبيا"، تم التصفح في 2015/03/10، على الساعة 20:34، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.swissinfo.ch/ara/-%D8%A3%D9%8A-

تم وضع هذه السيناريو بناءا على مؤشرات التالية:

التنسيق والاندماج بين دول المنطقة المغاربية هو سيناريو يمكن تحقيقه عبر اتحاد المغرب العربي والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات وآمال شعوب المنطقة. هناك عدة أسباب تدعو للإسراع من أجل إنجاز هذا التحول:

السبب الأول: هو أن دينامية الربيع العربي أحدثت تحولات عميقة في المنطقة، من أبرزها سقوط نظام معمر القذافي الذي كان من أبرز داعمي أطروحة الانفصال في الجنوب المغربي، وبروز قوى سياسية جديدة مستعدة للتفاعل مع استحقاقات الاندماج المغاربي بنفس إيجابي، بالإضافة إلى التحولات الجارية في تونس والتي أفرزت نخبة سياسية جديدة متحمسة لخيار الاتحاد المغاربي، رغم أن إكراهات المرحلة الانتقالية لازالت تعوق مسيرة التحول السياسي في تونس، ورغم أن الوضع لم يستقر بشكل نهائي في ليبيا، بينما تبدو الجزائر غير معنية بما يجري حولها من تحولات سياسية، فيما يعيش المغرب تحولات سياسية جزئية وهادئة، لكنها متحمسة لخيار الوحدة المغاربية، أما موريتانيا فلازالت صورة التحول الديموقراطي فيها أكثر ضبابية، لكنها على العموم لم تقف عائقا أمام الاندماج المغاربي.

السبب الثاني: أن التكتلات الكبرى أصبحت من سمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وانخراط دول العالم في سياق اقتصادي واحد مما يعني أن التكتل أصبح ضرورة حتمية ومن مستلزمات الانخراط الفعال في النظام الاقتصادي العالمي. [1]

السبب الثالث: أن انخراط دول المغرب العربي في اتفاقيات الشراكة الأوروبية وفي اتفاقيات التبادل الحر مع دول كبرى بشكل منفرد من شأنه أن يزيد في إضعاف اقتصاديات دول المنطقة، وهو ما يفرض عليها

---

[1] عبد العلي حامي الدين،" بناء المغرب العربي: سيناريوهات المستقبل"، جريدة القدس العربي، تم التصفح في 2015/03/11، على الساعة20:37، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C24qpt479.htm&arc=data%5C2013%5C02%5C02-24%5C24qpt479.htm

التنسيق والاندماج لتحصيل أكبر قدر من المكاسب والنتائج الإيجابية وتعزيز قدرتها التنافسية وموقعها التفاوضي أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها.

السبب الرابع: تستمر التحديات الأمنية في المغرب العربي في الضغط من أجل توالد تجمعات وكيانات سياسية لمواجهة القضايا الأمنية حيث عرف عام 2014 متغيرا مهما يمس منطقة المغرب العربي وحزامها الجغرافي، ببروز وافد جديد بعيدا عن عضوية كبار اللاعبين في المغرب العربي(الجزائر والمغرب) حيث قرر رؤساء خمس دول موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، وتشاد، المجتمعة في موريتانيا يوم 11 فيفري2014 بإنشاء تجمع الساحل الخماسي، الذي سمي "**مجموعة الدول الخمس في الساحل**". بأجندة تتضمن بعدا أمنيا، في منطقة صارت تعرف انتشارا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي وشمال التشاد والنيجر وشرق مالي، وتحول بعض دول المنطقة مثل مالي والنيجر وتشاد وليبيا إلى معابر لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.[1]

وهناك أسباب أخرى واقعية تدعو دول المنطقة للتنسيق والاندماج، وبلورة سياسات مشتركة لمواجهة العديد من التحديات المرتبطة بالأمن والهجرة والتصحر وفق رؤية مغاربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة. فإذا أخذنا إشكالية الأمن في المنطقة على سبيل المثال، فلا يمكن أن نراهن على الانطلاق من نظرة قطرية ضيقة تركز على أمن كل قطر مغاربي على حدة في إطار حدوده السياسية الحالية، وبالنظر إلى التزاماته السياسية وارتباطاته الإقليمية فقط، ذلك أن أقطار المغرب العربي تواجهها تحديات أمنية واحدة، ولا يمكن تصور أمن أي قطر مغاربي بمعزل عن أمن الأقطار المغاربية الأخرى. طبعا هناك مفهوم وطني للأمن يرتبط بواقع التجزئة إلى أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية واحدة، لكن واقع التجزئة عليه أن لا يلغي ضرورة التفكير في بلورة رؤية مغاربية موحدة لمفهوم الأمن، لأن من الخطأ الاعتقاد بأنه يمكن لأي دولة في المغرب العربي

---

[1] قوي بوحنية، ص.9.

أن تحقق أمنها بمعزل عن أمن الدول المجاورة، وهذه النتيجة تشهد بها الأحداث الجارية في المنطقة ومن أبرزها ما يقع في جنوب الساحل والصحراء، ومن أبرز تجلياته ما يقع اليوم في مالي. وفي هذا السياق فإن العديد من التقارير المطلعة تشير إلى أن بعض الجماعات المسلحة تنشط بشكل مثير في منطقة الساحل والصحراء مستفيدة من ضعف التنسيق الأمني بين الرباط والجزائر وموريتانيا ودول جنوب الصحراء. [1]

المطلب الثالث: سيناريو الثوري للعلاقات المغاربية الامنية.

يعتمد سناريو الثوري على حدوث تغيرات جذرية خارجية وداخلية، وهي تحدث قطيعة مع المسارات السابقة للطاهرة.

---

[1] عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق.

وضع هذا السيناريو انطلاقا من مجموعة من المعطيات التي ترجح بأنه من المحتمل أن يتأزم الوضع الأمني في المنطقة المغاربية متأثرا بمجموعة من التحولات الداخلية والخارجية وفي مجملها هي كتالي:

أولا: الأزمة المالية وتداعياتها على المنطقة المغاربية.

أكدت الكثير من التحليلات التي طرحها الخبراء على تعقد النزاع في مالي مما يفتح الباب أمام استمراره لسنوات أخرى مع إمكانية دخول الجماعات المسلحة في حرب العصابات بالمنطقة. كما تزايدت التقارير والأبحاث المحذّرة من إمكانية تحول المنطقة إلى أفغانستان جديدة، مع ورود لجوء هذه الجماعات إلى لغة الاختطافات والتفجيرات بالمنطقة، بما سيعقد الأوضاع من جديد، واحتمال انتقال النزاع إلى النيجر وموريتانيا نظرا لشاسعة مساحة الدولتين ولعدم قدرتهما على إقرار الأمن بشكل فعال، بل إن هناك من يعتقد بوجود احتمالات واردة لتصدير الأزمة إلى ليبيا، في ظل الارتباطات الدينية والإثنية للفاعلين في الصراعات الداخلية في ليبيا ومالي.[1]

رغم أن الحركة الوطنية لتحرير "أزواد" تحاول طمأنة دول الجوار بالتأكيد على احترام سيادتها وحدودها إلا أن حدوث الانفصال أو استمرار الوضع القائم، سيصدر مجموعة من المخاطر من شأنها أن تصل لدول المنطقة المغاربية. كما أن استمرار عدم الاستقرار في مالي سيعزز من قوة الجماعات المسلحة في المنطقة ويوفر لها ملاذا آمنا للانتعاش والتطور والانتشار، إضافة إلى الانعكاسات الإنسانية في علاقتها بتدفق اللاجئين وتنامي الهجرة إلى دول المنطقة (الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وليبيا).

تباينت مواقف دول المنطقة إزاء القضية بين من أكد على رفض التطرف و"الإرهاب" ودعا إلى مواجهته بكل الوسائل الزجرية المتاحة، مع الحرص على وحدة مالي، وبين من أكد على المقاربة السياسية ورفض التدخل الدولي باعتباره سيسهم في تدهور الأوضاع، ومنح الجماعات المسلحة ذرائع للانتشار واستهداف

---

(1) إدريس لكريني ،" أحداث مالي بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف"، تم التصفح في 2015/03/11، على الساعة19:45، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB

المصالح الغربية في المنطقة. فيما برز رأي آخر، فضل الحل الأممي؛،باعتبار ان الأمم المتحدة هي المسؤولة الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين، كسبيل لتجاوز التضارب في المواقف بشأن التعاطي مع المشكلة، ولاعتماد تدابير صارمة في مواجهة الجماعات المسلحة.[1]

ثانيا: خطورة الوضع الليبي.

الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وخطورة في المنطقة منذ الثورة التونسية. وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغاربي منذ الإستقلال. مع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر داخل المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عنا صر عديدة تمثل تهديدات للاستقرار، لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير.

ومن بين أسوأ السيناريوهات المحتملة لليبيا هو تقسيمها إلى مناطق شرقية وغربية، فالواقع الجغرافي لليبيا الذي أتاح في الماضي – وطيلة قرون طويلة – قيام ثنائية إقليمي برقة وطرابلس، مع بروز إقليم فزان في الجنوب أحيانا. والذي على أساسه نشأت ليبيا الحديثة بعد الاستقلال كدولة اتحادية فدرالية قبل التوحّد في دولة مركزية. قد يجعل ليبيا أمام احتمال جدّي للانقسام السياسي, أو لقيام دولة هشة تتعدّد فيها مراكز القوى السياسية والجغرافية، ففي ظل تواصل القتال دون وجود ضربة حاسمة لصالح أي من الأطراف. يمكن تصور أن ينفرط عقد الوحدة الليبية إلى دولتين أو ثلاث، بحيث يبقى النظام في إحداها. وستكون النتيجة هي المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح، حيث ستسعى القبائل من كلا الجانبين إلى الانتقام لنفسها من أعدائها، وهو ما يهدد بتكرار نموذج العراق أو الصومال أو أفغانستان[2]

•تفاقم خطر الجماعات الإرهابية.

---

(1) إدريس لكريني ، مرجع سابق.

2محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، تم التصفح في2015/03/11، على الساعة 20:10، متاح على الراط الإلكتروني:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

ما من شك إذن أن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، هذه **عوامل** شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر الأراضي التونسية بقصد القيام بأعمال ارهابية. فمن الواضح أن التنظيم يبحث حتما عن الإستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه إرهابي في منطقة المغرب العربي عموما[1].

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه بـ «مرحلة متقدمة مت التسلح السريع»، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا الشيء الذي ساهم في تحول هذه من مجموعات ارهابية عابرة للحدود إلى حروب عصابات.

تنامي هذه العناصر الإرهابية في المنطقة المغاربية وخاصة ليبيا، كان ورواء المخاوف التي عبرت عنها السلطات الجزائرية، و بعض من الدول الأخرى بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطها بالمنطقة من خلال محاولات مفترضة متصاعدة لتهريب السلاح خارج ليبيا باتت مؤكدة، وهذا سيكون له تداعيات أمنية على المغرب العربي عامة والجزائر و تونس بصفة خاصة بإعتبارهما دولتين مجاورتين لليبيا.

•تضارب المواقف دول المغاربية:

تتعامل الدول الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) بنفس المقاربة تحميل الآخر إدارتها، فالجزائر وموريتانيا تعتمدان على الإتحاد الإفريقي، أما المغرب فيعتمد على جامعة الدول العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكريا، رغم ميوله إلى الحل السلمي.

---

(1) أحمد ادريس، **" الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي"**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع6، (سبتمبر2011)، ص.1.

فيما تتجه موريتانيا هي الأخرى إلى الحل السياسي، والحصيلة أن نقاط التوافق بين الآراء ضئيلة وتنحصر في الدعوة لحل سلمي للأزمة، التمسك بالوحدة الترابية الليبية ورفض التدخل الأجنبي. بيد أن النقطة الأخيرة محل اتفاق جزائري–موريتاني فقط، لأن المغرب اختار معسكر التدخل.

أما تونس فتتقاسم وبقية جيرانها المبدأين الجوهريين :ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة واحترام الوحدة الترابية لليبيا. هنا يبدأ وينتهي خط التوافق التونسي–المغاربي لأن تونس إنما تتحرك مجبرة نظرا لوضعها الانتقالي. فجارتها الشرقية كانت ولا تزال تشكل مصدر قلق دائم تسبب متاعب أمنية لتونس.[1]

وإذا كان الموقف التونسي دلالة على ضعف، فإن مواقف الدول الأخرى ليست كذلك. فالجزائر والمغرب يواصلان لعبتهما التنافسية ولكل خطابه المعتاد أولوياته الأمنية الجوار المباشر بالنسبة للجزائر، والسياسية بالنسبة للمغرب.

القاسم المشترك هو الاعتماد على الآخر لإدارة و تسوية مشاكل المنطقة. وبهذا تساهم الدول المغاربية في «مَشرَقة »أو شرق أوسطية المغرب العربي، أي تحويله إلى بؤرة توتر إقليمية– دولية.[2]

الاستنتاجات:

•سباق التسلح بين المغرب و الجزائر هو من أجل تلبية حاجيات الجيشين من العتاد و الأسلحة و التكنولوجيا الحربية الجديدة. غير أن كلا الدولتين تريد أن تحتكر بوحدها القوة العسكرية في شمال افريقيا حتى و لو كان ذلك على حساب إحداث خلل واضح في الميزان العسكري بالمنطقة.

---

[1] عبد النور عنتر، **" الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية"**، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع6، (سبتمبر2011)،ص.6.

[2] عبد النور عنتر، نفس المرجع،ص.7،6.

●نستنتج أنه لن يكون هناك تنسيق مباشر بين المغرب والجزائر في ما يخص حل الأزمات ، ما دام أن المقترب الذي يحكم دبلوماسية البلدين حتى الآن هي علاقة رابح – خاسر، أي أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الثاني، عكس معادلة رابح – رابح حيث يتوافق الطرفان على حل أو سياسة معينة فيحققا مكاسب معا.

●هناك توافق في المقاصد، واختلاف في الطرق المتبعة من قبل الطرفين الأمريكي والأوروبي، حول تقاسم مناطق النفوذ في منطقة المغرب العربي.

●انطلاقا من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية، فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي، وعلى هذا الأساس تدخل منطقة المغرب العربي ضمن دائرة المصالح الأمريكية.

استنتاجات:

يعتبر مفهوم الامن من اكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن اطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة. ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على اهم التحولات

التي عرفها هذا المفهوم، وكيف انعكست لاحقا على الواقع الامني في منطقة المغرب العربي هذه المنطقة التي لم تبقي بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير نظرا للموقع الاستراتيجي الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الامني بحيث عرفت الدول المغاربية مصادر جديدة تهدد امنها فرضت عليها ضرورة التفاعل معها. ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها.

ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي وكذلك مفهوم الامن، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الي مجموعة من الاستنتاجات، يمكن ان نوجزها في النقاط التالية:

- اخذ مفهوم الأمن مسارات عدة انطلاقا من الدراسات التقليدية التي هيمنت عليها منظومة مفاهيمية متكاملة تركز على الاعتبارات الخاصة بالأمن الوطني أو أمن الدولة القومية دون غيرها حيث نظر للدولة على أنها وحدة التحليل الاساسية ومحور أي سياسة امنية، وأن الاولوية هي لتحقيق أمنها في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية ,فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي الي الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري الدولاتي وتعميق مرجعيته الى وحدات اخري غي الدولة، ومن هذا المنطلق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات امنية اقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الامنية الجديدة

- نستنتج أن تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية، هذه التفسيرات المختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن، وراجعة إلى أن الأمن ليس له بعد واحد بل هو يشمل كل أبعاد أخرى، لننتقل بذلك إلى الأمن الإنساني، فالتطور على مستوى الظاهرة يصحبه ظهور تهديدات جديدة.

- اما هذه التحولات الامنية الجديدة، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول والمناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الامنية المستعصية والمتعددة من حيث طبيعتها او مصادرها. فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات والمخاطر، واكيف ان من اهم واكثر هذه التهديدات خطورة هو الارهاب، الذي سبب ازمات وحالة من الفوضى للنظم الحاكمة وكذلك للمواطنين، خاصة بعد تطوره وارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر والمغرب وكذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في اطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي، التي باتت اليوم تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغاربية بالإضافة الي الارهاب تشهد المنطقة الكثير من التهديدات الأخرى، منها المشاكل الاجتماعية والجريمة المنظمة ثم تمرد الطوارق وتفاقم المشكل البيئي ، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة والحكم الراشد والديموقراطية بالإضافة الي التداعيات السلبية للهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول ويهدد استقرارها مثلما حدث في تونس وليبيا.

●جل هذه التهديدات التي تهدد استقرار وامن المغرب العربي تصنف ضمن الازمات الزاحفة والتي تعني استفحال مشكلة ما لتأخذ بعدا اقليميا بالنظر لإقليمية التهديدات فمن المهم وضع الامن عبر منظور عابر للأوطان تندمج فيه الابعاد الجماعية والفردية .

●ان التوجسات والمخاوف الامنية ينبغي ان تدفع النخب السياسية في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي الى ادراك ان هذه الأخطار والتهديدات هي تحديات حقيقية تطرح بحدة ومعالجتها يستدعي تظافر الجهود الاقليمية. والتي هي اقرب لفهم الظاهرة من منظور محلي واقليمي خاص دون الرجوع للاستغاثة بأطراف خارجية مثل التعامل مع قضية الارهاب في المنطقة وعدم رؤية التحديات المطروحة في المنطقة من منظار اطراف خارجة عن الاقليم وافريقيا ككل.

لذلك وعت النخب الحاكمة وكذا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع وتأزمه، ما دفعها للبحث عن الطرق والسبل الناجعة والمناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر والتهديدات ورايا كيف ان

هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغربي، بسبب هشاشتها وكذلك غياب الارادة السياسية لاحتواء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الابعاد، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتيجيات لحل وتجاوز المشاكل الامنية التي تعيشها هذه الدول، وعلى هذا المستوي راينا ان الدول المغاربية تعاملت مع هذه التهديدات بشكل منفرد كل دولة تضع استراتيجية معينة لمواجهة هذه المخاطر.

●لا مكانة للأمن في منطقة المغرب العربي والساحل دون وجود مقاربة جماعية اقليمية لحماية الحدود الملغمة بين دول الجوار، ويكون هذا التعاون في المجال العسكري والعملياتي، يستحيل على دولة بمفردها ان تؤسس لدبلوماسية امنية دون شراكة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية، ودون عملية اعادة بناء جيوش المنطقة وفق عقيدة عسكرية راسخة.

●تبقي الجزائر في كل ما سبق معادلة مهمة في عملية بناء السلام وتعزيز الاستقرار، ودعم النهوض ببعض التجمعات الاقليمية، سواء في الساحل او في المغرب العربي.

●مستقبل الأمن المغاربي المشترك يبقى مرهون بالتغيرات الإقليمية والدولية التي يصعب التحديد الحاسم لملامحها، الذي يتيح المجال لأكثر من سيناريو استشرافي مع وجود نوع من الترجيح لمؤشرات على اخرى كالوضع في العلاقات الأمنية المغاربية الغير مستقرة وكذلك جمود المؤسسة السؤولة عن لم شمل دول المنطقة.

بالتالي فإن أي رغبة حقيقية في التصدي لمظاهر الإنفلات الأمني في المنطقة يستوجب وضع خطة عمل ترتكز على النفاط التالية:

●فالمطلوب اذن من دول المغرب العربي عموما، العمل على ترسيخ علاقاتها المغاربية بشكل خاص بتطوير وارساء اطر التعاون الشامل، اخذا في الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على المنطقة والعالم وعلى العلاقات الدولية وعلى المصالح المشتركة، والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع

البرامج والاليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة تحافظ على المصالح المشتركة وهو ما يقود لتدارس السبل الكفيلة لتعزيز التعاون والعلاقات بين دول الفضاء المغاربي.

•فعلى الدول المغاربية وعلى راسها الجزائر والمغرب مدعوة الي تسريع استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله بما يضيف نجاعة اكبر على التعاون والشراكة المغاربية الافريقية على مستوى المنطقة الساحلية الصحراوية حيث حالة اللاأمن فيها ستعود بالسلب على كل دول شمال افريقيا دون استثناء.

•بلورة الناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من اجل القضاء على الفقر، المجاعة الاوبئة، والتهميش السياسي، وبناء اليات فعالة للحكم الراشد.

•تنمية العلاقات الاقتصادية داخل المنطقة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار المشترك.

•الاعتماد اكثر على اليات العمل الاقليمي والتنسيق المتعدد الاطراف بين الفواعل المعنية بعملية السلم والامن في المنطقة المغاربية والصحراوية التي من شانها الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى في المنطقة.

•ضرورة اضطلاع الجزائر ودول المغرب العربي بدور القائد الاقليمي الذي من شانه ان يراقب تصورات الامور في المنطقة والمساهمة في حل مشاكلها بعيدا عن اي تدخل خارجي، ولا يكون إلا بوجود ارادة سياسية واعية تدرك ان تهميش العمق الافريقي قد يعرض الدول المغاربية لانكشاف استراتيجي يضر بأمنها وامن المنطقة ككل.

•من أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية والاوروبية على منطقة المغرب العربي, يجب التأكيد على عملية التنويع في ابرام الاتفاقيات مع اطراف اخرى كالصين و اليابان والدول العربية الاخرى، يمكن معها إعطاء هامش معتبر للمساومة.

قائمة الملاحق

I.الخرائط

خريطة رقم(1): أماكن تواجد الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي.

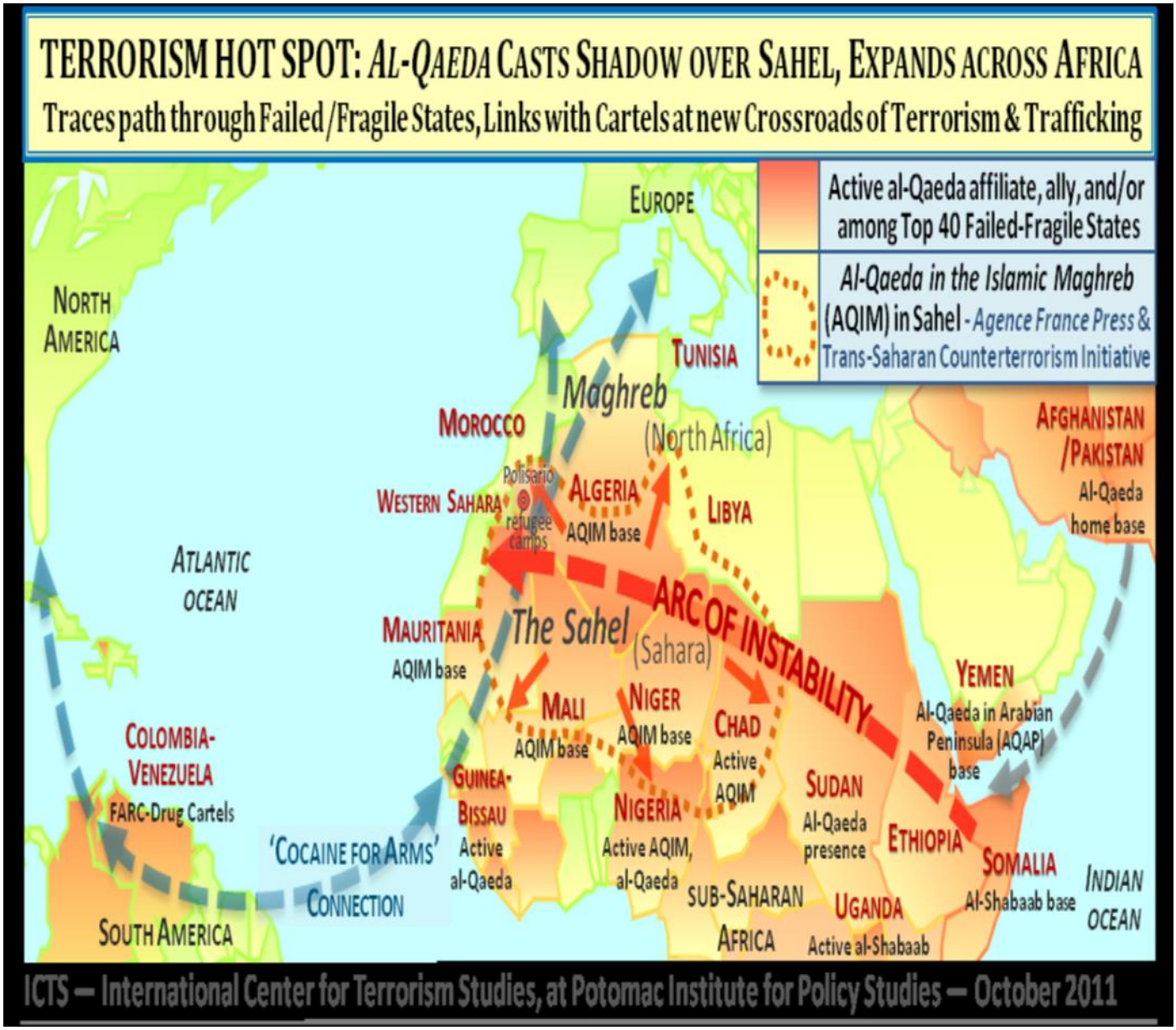

Source:the Moroccan American Center for Policy on behalf of the Government of Morocco.

خريطة رقم (02):توضح عمليات تهريب المخدرات في الفترة ما بين 2005 إلى 2008

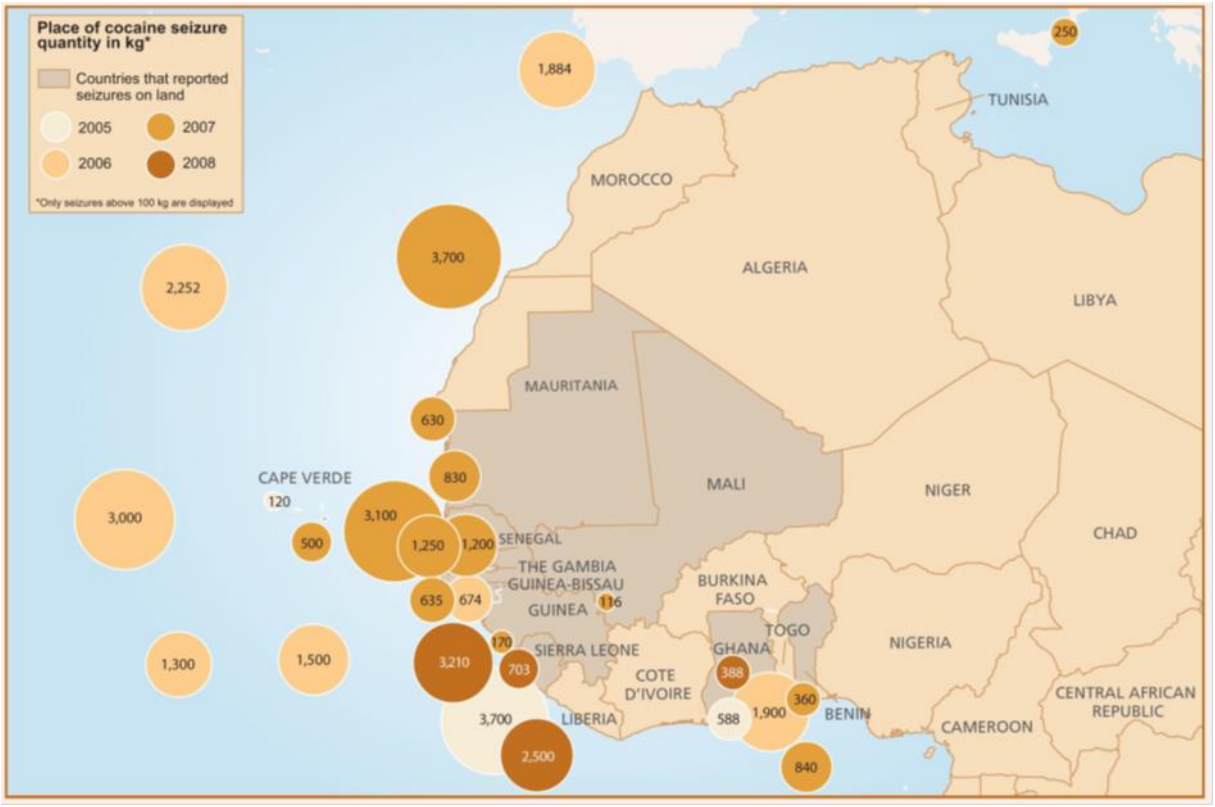

Mehdi TAJE West African Challenges:Vulnerabilities and factors of insecurity in the Sahel. August 2010.The Sahel and West Africa Club Secretariat(SWAC/OECD)

خريطة رقم(03): تمثل الهجرة الإفريقية غير الشرعية خارج القارة الإفريقية

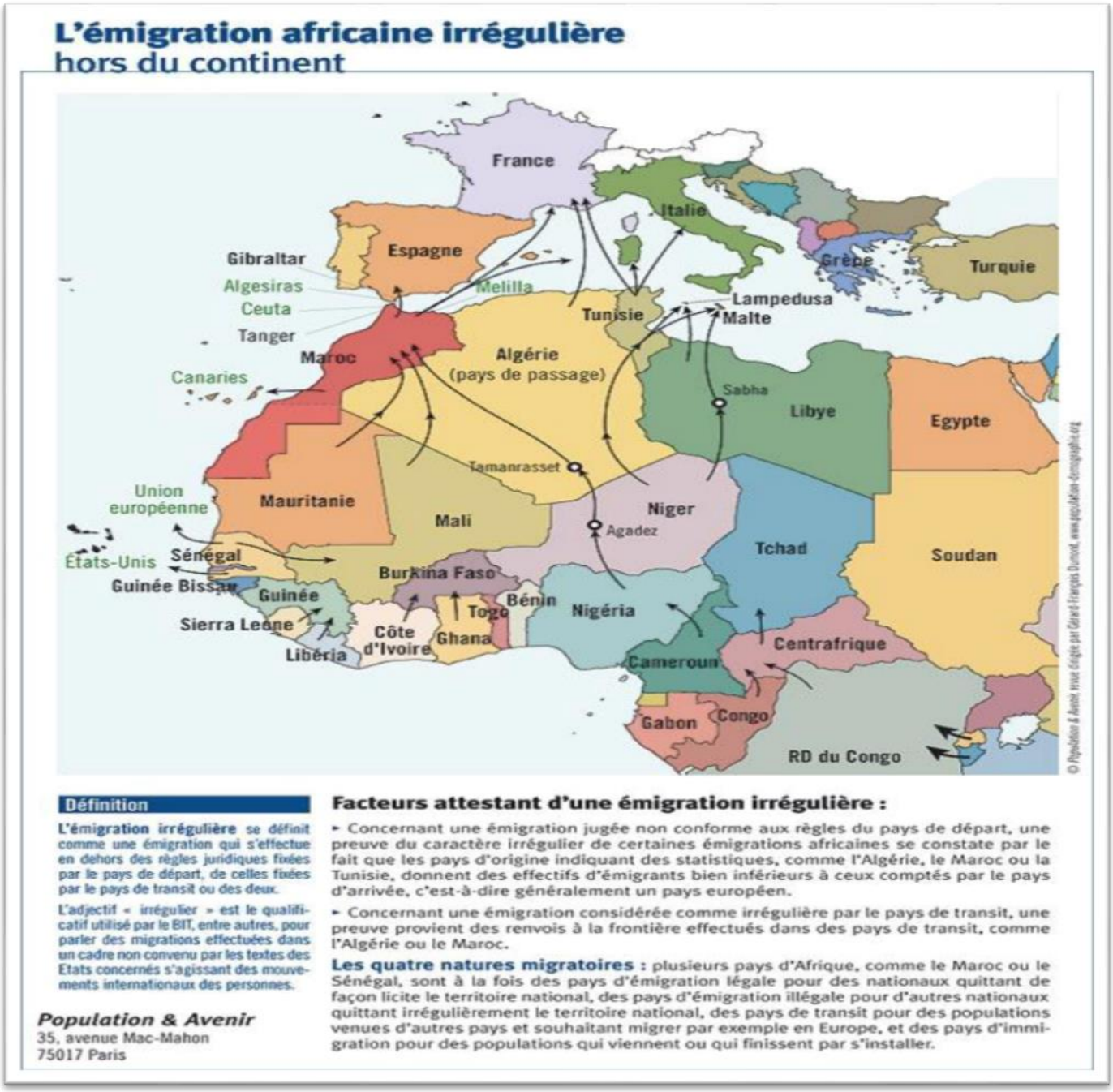

Source : www.diploweb.com/L-emigration-africaine-irreg

II.اشكال بانية وجداول.

شكل بياني رقم (01): نشاط الجماعات الإرهابية مابين سنتي 2001-2009

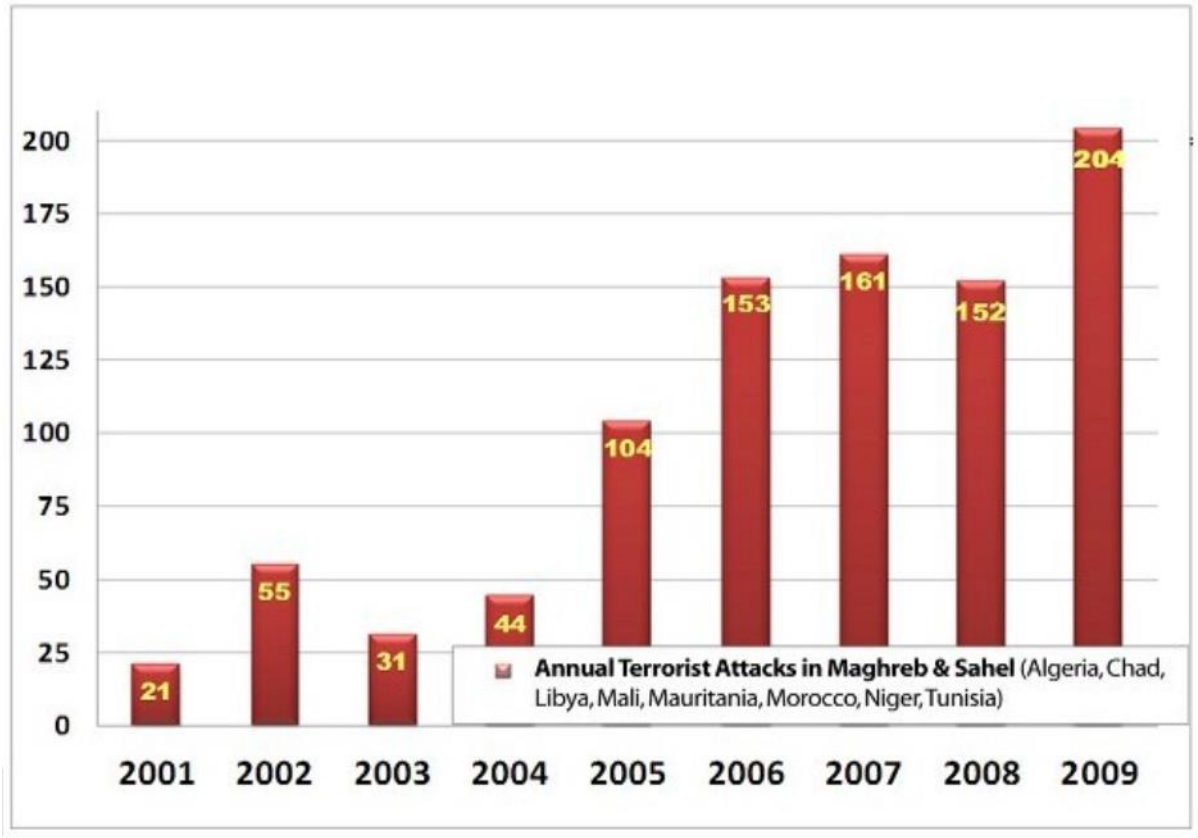

Yonah Alexander. Maghreb and Sahel Terrorism Addressing the Rising Threat from: Al- Qaeda and other Terrorists in North and West/ Centre Africa. p:26

جدول رقم (01):نسبة المهاجرين بشكل غير نظامي من إفريقيا جنوب الصحراء في الجزائر حسب الجنسيات.

البلد	عدد المهاجرين
النيجر	11200
مالي	2186
كاميرون	1347
عانا	1324
نيجيريا	1266
البنين	938
الكونغو	778
ليبيريا	641
ساحل العاج	388

Source:Nacer-Eddine Hammouda. La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie. European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008

الجدول02 : المصاريف العسكرية للدول المغاربية خلل الفترة ما بين (2000-2009) مقدرة بمليون دولار.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
5.406	5.382	4.539	3.362	3.206	3.159	2.530	3.644	3.852	3.727	الجزائر
3.254	3.092	2.551	2.389	2.217	2.259	2.072	1.759	1.686	1.738	المغرب
	833	697	651	775	791	576	587	1.322	497	ليبيا
	556	500	434	442	451	566	475	385	442	تونس

Anthony H. Cordesman, Aram Nerguizian Charles Loi. **THE NORTH AFRICAN MILITARY BALANCE: Force Developments & Regional Challenges Report** . Center for Strategic and International Studies CSIS. (December 7, 2010) .p26.

- **الجدولين التاليين تبينان حجم السلحة المستلمة و اتفاقيات شراء السلحة الجديدة خلال فترتين مختلفتين.**

الجدول 03: خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 –2002

الدولة	الإتفاقيات	الأسلحة المستلمة
الجزائر	600	400
المغرب	700	300
ليبيا	900	300
تونس	000	100

الجدول04: خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 –2006

الدولة	الإتفاقيات	الأسلحة المستلمة

الجزائر	6.800	3.400
المغرب	4.700	300
ليبيا	1.600	200
تونس	000	000

Anthony H. Cordesman, Aram Nerguizian Charles Loi.op.cit.p:31

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

أ. الكتب

1. الرشيدي أحمد ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. المكتب العربي للمعارف، القاهرة ، 2003.

2. بريجنسكي زيغينو ، تر. أمل الشرقي، **رقعة الشطرنج الكبرى:الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الإستراتيجية**، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

3. بلال محمد نعمان،_**الإستراتيجية و الدبلوماسية**_،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004.

4. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي**، القاهرة، المكتبة العصرية، 2005 .

5. جون بيلس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

6. جيهان سليم وآخرون، الثقافة العربية : **أسئلة التطور والمستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

7. صادق عبد المجيد، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976 .

8. غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر. مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

9. محمود شوقي مصطفى كميل، **الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**، القاهرة، دار النهضة العربية،1985 .

10. ماكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**، تر. يوسف شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1970 .

ب.المجلات والجرائد:

- **المجلات:**

1. عرفة محمد أمين خديجة ، "مفهوم الأمن الإنساني" ، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، ع13، القاهرة 2006.

2. زياني صالح، "تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة" ، مجلة الفكر، ع5.

3. زرقون الحاج إسماعيل ، "المغرب العربي والصراع الدولي"، مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات ،ع2010.

4. زهران جمال علي، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، السياسة الدولية، ع153، القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004.

5. قاردي حسين، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي"، العالم الاستراتيجي، ع7، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

•الجرائد

1. العبود نضال ، "**مفهوم الأمن الإنساني**" ، الحوار المتمدن،ع6،1576 سبتمبر 2006 .

2. ولد القابلة إدريس ، " المغرب– الجزائر: أمريكا، روسيا، فرنسا اشعل سباق التسلح في المنطقة"، الحوار المتمدن، ع **2791**، 6 اكتوبر 2009.

3. دبش إسماعيل ،"تنامي الدور الإقليمي للجزائر أصبح مصدر إزعاج للمغرب" ، الأيام الجزائرية، 05 – 06 – 2011.

4. قدادرة عاطف: "عقيدة عدم التدخل "تقيد" قدرة الجزائر في المناورة "، يومية الخبر، ع01 أوت2102

5. بهاء الدين. م،" الداخلية تبحث تفاصيل برنامج تدريب الشرطة الليبية في الجزائر"، يومية البلاد، ع 4311، الخميس 23 يناير 2014.

ج. مراكز دراسات:

1. الحمداني كفاح عباس رمضان ، **الإستراتيجية الأمريكية في دول المغرب العربي**، مركز الدراسات الإقلمية8(23).

2. ادريس أحمد ،" **الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي**"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع6، سبتمبر 2011.

3. بن شيخنا سيدي اعمر ، **المفاوضات المالية–ألزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

4. بن عنتر عبد النور ،" **الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية**"، مركز الدراسات المتوسطية والدولية،ع6، سبتمبر 2011 .

5. بوحنيه قوي، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات،2012.

6. مهدي تاج، **المستقبل الجيو–سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات 2011.

د. رسائل دكتوراه

1. قلي مراد ، **قوات حفظ السلام:دراسة حالة في ظل المستجدات الدولية**، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي، جامعة مولود معمري تيزوزو، قسم العلوم القانونية، 2013.

2. منصر جمال ، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية–دراسة في المفهوم والظاهرة–** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية : تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر–باتنة– كلية الحقوق والعلوم السياسية2010–2011.

هـ. ملتقيات دولية:

1. المنشاط عبد المنعم ، **الأمن القومي والأمان الأنساني**، ورقة مقدمة إلى الملتقى العلمي حول الأمن العربي الشامل: الواقع والمأمول، الأردن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، 14/12جوان،2010.

2. بولنوار أمين ، مسعودي يونس ، "**مفهوم الامن في نظرية العلاقات** الدولية"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي حول المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل، تنظيم جامعة08ماي 1945–قالمة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2013.

3. فرحاتي عمر، **اثر التهديدات الامنية الجديدة في الساحل على الامن في المغرب العربي**، مداخلة ضمن: المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة الرهانات والتحديات، تنظيم جامعة ورقلة، 27–28 فيفري 2013.

4. قط سمير ، **الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل والصحراء نحو عبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا، والمخاوف الداخلية**،مداخلة ضمن: ملتقى دولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي. جامعة08ماي1945– قالمة– نوفمبر2013.

5. غزلاني وداد ، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، قالمة، نوفمبر2013.

و. منشورات مؤسسات دولية

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطار أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية البشرية ،معهد دراسات التنمية، سوسيكس، ماي2006.

2. مجلس الأمن، سعد الدين العثماني، ، مداخلة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي الاجتماع ضمن: رفيع المستوى حول الوضع في منطقة الساحل ، نيويورك 2012.

ز. محاضرات غير منشورة

1. أمحند برقوق، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، والاستراتيجية الجزائرية**، محاضرة غير منشورة 2012.

ح. مراجع الكترونية:

1. الحافظ الشهيد ، المغرب باعتباره أول منتج و مصدر للقنب الهندي في العالم يشكل خطرا على الجوار و على البلدان "الهشة"، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.spsrasd.info/content/

2. الزاوي الحسين ، "أمريكا والمغرب العربي، متاح على الرابط الآتي:

http://www.jeel-libya.net

3. السموني حميد ، مزوار أطلع رئيس الحكومة على المناخ العام للحوار بين أطراف الأزمة بالصخيرات المغرب معني ويساهم في إيجاد حل سياسي للصراع بليبيا، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.almaghribia.ma/content-item.php?id=196009

4. المرابطي أحمد ،" تطوّر سباق التسلّح في منطقة غرب شمال إفريقيا، متاح على الرباط الألكتروني:

http ://www.hespress.com/orbites/87400.html

5. المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،" تداعيات تهديد الأمراض الوبائية لأمن دول الإقليم"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.rcssmideast.org/Articl

6. المكي أحمد محمد ، "وزير الداخلية التونسي لـ «الحياة»: نسعى لتعاون أمني في المغرب العربي، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://alhayat.com/Articles/1934625/%D9%88

7. بخوش مصطفى ، "مضامين ومدلولات والتحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر**،ع3(اكتوبر 2006)، ، متاح على الرابط:

www.webreview.dz/IMG/pdf/12-5.pdf

8. بدون مؤلف، "فرنسا تبحث عن موطأ قد في شمال إفريقيا تحت غطا "محاربة الإرهاب"، جريدة صوت الأحرار 2010/03/04، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.sawt-alahrar.net/online/modules.php

9. بدوي تامر ، "التأثيرات المحتملة لتنظيم الدولة على المجال الأوراسي: الأبعاد والتداعيات الإقليمية"، متاح على الرابط الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/isil/2014/11/201411238447902657.htm

10. بن الشيخ عصام ، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟"، متاح على الرابط الإلكتروني:

www.mostakbaliat.com

11. بن يحي سهيلة ، "تقرير خاص يكسف الرؤية الأمريكية الجديدة للمغرب العربي"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.elmoustakbel-dz.com

12. بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،متاح على الرابط الالكتروني::

http://www.el-hourria.com/index.php/etudes/item/740-

13. حدار جمال ، "تأثير التهديدات المشتركة على مسار التكامل في المغرب العربي، متاح على الرابط الألكتروني:

http://politics-ar.com/ar2/?p=3013

14. حامي الدين عبد العلي ،" بناء المغرب العربي: سيناريوهات المستقبل"، جريدة القدس العربي، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C24qpt479.htm&arc=data%5C2013%5C02%5C02-24%5C24qpt479.htm

15. جارش عادل، "تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل فى الأمن القومى الجزائرى"، تم التصفح في 2015/04/16، على الساعة 20:45، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://democraticac.de/?p=2448

16. دياب أحمد ، "المغرب والجزائر. تداعيات الخلاف حول الصحراء"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221342&eid=35

17. روسيا اليوم، "معاهدة تجارة الأسلحة بين خاسر ورابح"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.arabic.rt.com

18. زيد مرهون عبدالجليل ، "العلاقات الدولية وإعادة التشكل البنيوي"، جريدة الرياض، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.alriyadh.com/23464

19. شبكة النبأ المعلوماتية، "التبعية"، متاح على الرباط الالكتروني:

www.annabaa.or

20. ش. زكريا ، "الأمم المتحدة تبارك دور الجزائر في حل الأزمة الليبية"، متاح على الرابط الالكتروني

http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php?ID=29027

21. عبد الله الحربي سليمان ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه و تهديداته(دراسة نظرية في الاطر والمفاهيم)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.abhatoo.net.ma/content/download/.

22. عرفة خديجة ، "مفهوم الأمن... الإنسنان اولا"، متاح على الرابط:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml

23. عيادي محمد ، "إعلان تونس وتحدي تفعيل المقاربة الشاملة والمتوازنة لإشكالية الهجرة"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=9666

24. محمد عاشور مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، متاح على الراط الإلكتروني:

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

25. محمد محمود السيد، مستقبل الدور المغربي في منطقة الساحل والصحراء: مالي نموذجا، متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3536.aspx

26. محمود خالد وليد ، "الأمن.. مقاربات وإعادة مفهومه"، متاح على الرابط الالكتروني:

http://altagreer.com/

27. ماضي محمد ، "أيّ حلٍّ يُبعِد شبَح التقسيم أو سيناريو الفوضى يجب أن يأتي من داخل ليبيا"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.swissinfo.ch/ara/-%D8%A3%D9%8A--

28. لكريني إدريس ،" أحداث مالي بين خطورة الوضع وتعدّد المواقف"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://studies.alarabiya.net/hot-issues/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB

29. لمشرقي نهاد ، "الصراع الإقليمي المغربي الجزائري من الصحراء إلى محاربة الإرهاب، متاح على الرابط الالكتروني:

http://essaouiranews.com/2011/05/31/%D8%A7%D9%

30. نعوش صباح ، "ارتفاع النفقات العسكرية في الدول العربية"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

31. وزارة الخارجية التونسية، "المغرب العربي، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=121&no_cache=1&L=1

32. وزارة الخارجية التونسية، "تونس وإفريقيا"، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=64&L=1

33. وزارة الخارجية التونسية، "سياسة تونس الخارجية"،متاح الرابط الإلكتروني:

http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=366&L=1

34. وزارة الخارجية المغربية، المملكة المغربية واتحاد المغرب العربي، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/UMA/tabid/1617/language/en-US/Default.aspx

35. وزارة الخارجية المغربية، "المغرب / إفريقيا: دعم العلاقات التاريخية "، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/Afrique/tabid/1603/language/en-US/Default.aspx

36. وزارة الخارجية المغربية، "المغرب في جواره المتوسطي"، متاح على الرابط الإلكتروني:

https://www.diplomatie.ma/arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/M%C3%A9diterran%C3%A9e/tabid/1614/language/en-US/Default.aspx

37. هشام عبد الكريم ، "مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي – قراءة اقتصادية –"،متاح على الرابط الالكتروني:

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3020.html

ط. حصص تلفزيونية

2. قناه MEDITV1، محمد بورويص، ملف نقاش، المغرب،2014.

3. قناة الجزيرة للاخبار، عبد الرحيم فقراء، جون اولترمان و محمد المنشاوي، من واشنطن ، قطر، 17أكتوبر 2014.

4. قناة الجزيرة للأخبار، عبد الرحيم فقراء، صلاح الدين مزوار، من واشنطن، قطر، 17اكتوبر 2014.

II.باللغة الانجليزية:

a. **Books** :

1. Hans . J . Morgantau , Politiks Among Nations :The Setrugle For Power And Peace (Alfred .A. Konop .inc , Sixth Ed , 1985.

2. Marianne STONE ,Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis,) New York, USA, Columbia University, School of International and Public Affairs, 2009. Central studies

1. the Moroccan American Center for Policy; **News Briefing: Update on key developments, expert comments on North Africa & the Sahel**; November 2011.

b. Network sources

1. Definition of security", available from: http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/security

2. George MacLean, The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses", Available online at: www.unac.org/canada/security/maclean.htm

III.باللغة الفرنسية

a. Livres

1. Dario Battistella, **theories des relations internationals**,2ème ed ,(Paris: les presses sciences.po,2006.

2. Robert Bussier**, Sécurité Européenne et Réalité Internationale**, (Alger : Centre d'Etudes et de Prospectives Stratégiques, 2001.

b. Center de recherche

1. Nacer-Eddine Hammouda. **La migrations irréguliére vers et à travers l'Algérie**. European university institute , (CARIM) consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les mogrations internationales,2008.

c. Revue

1. Eric DE LA MAISONNEUVE, « La révolutions stratégiques », Défense Nationale, Janvier 1996.

2. Marc Bonnefous, "Réflexion sur une politique Arabe", Revue Défense Nationale, Aout/Septembre 1998.

3. pascale perez et laurent laniel ;"croissance et …..croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsahrienne 1980-2000 " ; Hérdote ;n°112 ;la découverte ; 1er trimest ;2004.

d. Site Internet

1. l Algérie 1 er puissance militaire africaine"; trouver dans l'adresse suivent :

www.maghreb-intellgence.com

2. issam. k**, "**classement des pays acheteur d arment pour la paix l algerie est au 8 em rang mondiale," l institue de Stockholm trouver dans l'adresse suivent :

www.algeriesoir.com

3. Rapport de la commission indépendante sur l'intervention et la souveraineté des Etats," La responsabilité de protéger , une nouvelle approche : la responsabilité de protéger" ,trouver dans le site

www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm

الفهرس

مقدمة.....6-13
الفصل الأول.....14
المبحث الأول: ماهية مفهوم الأمن.
المطلب الأول: تعريف مفهوم الأمن.....15
أولا: تعريف اللغوي للأمن.....15-16
ثانيا: التعريف الإصطلاحي للأمن.....16-17
تعريف مفهوم الأمن: أولوية الدولة.....17-19
تعريف مفهوم الأمن: أولوية الفرد.....20-22
المطلب الثـانـي: تـطـور مفـهـوم الـأمـن.....23
أولا: المفهوم التقليدي للأمن.....23-24
ثانيا: تعميق وتوسيع مفهوم الأمن.....24-27
المبحث الثاني: أهداف ظاهرة الأمن.
المطـلب الـأول: مستـويـات تحـليـل الـأمـن.....29-34
المطلب الثاني: خصائص الأمن.....35
استنتاجات الفصل.....36
الفصل الثاني: السياسات الأمنية في العلاقات المغاربية(2002-2014).....37
المبحث الأول: توصيف للبيئة الأمنية المغاربية(2002-2014).
المطلب الأول: التهديدات الصلبة للأمن المغاربي.....38-42
المطلب الثاني: التهديدات اللينة للأمن المغاربي.....43-47
المبحث الثاني: استراتيجيات دول المغرب العربي لمواجهة التهديدات.
المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية الجزائرية.....47-51
المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية المغربية.....51-55
المطلب الثالث: الاستراتيجية الامنية التونسية.....56-58
استنتاجات الفصل.....59
الفصل الثالث: الآفاق المستقبلية للعلاقات الأمنية المغاربية.....60
المبحث الاول: مظاهر التنافس المغاربي على الريادة الإقليمية.
المطلب الأول: التنافس حول التسلح في المنطقة المغاربية.....61-63
المطلب الثاني: التنافس الدبلوماسي بين الجزائر والمغرب.....64-68
المبحث الثاني المغرب العربي كمنطقة لتغير موازين القوى الدولية.
المطلب الأول: المغرب العربي في الاستراتيجية الأوروبية.....69-71
المطلب الثاني: المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية.....71-75
المبحث الثالث: مستقبل الامن المغاربي المشترك.
المطلب الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم للعلاقات الامنية المغاربية.....77-79
المطلب الثاني: سيناريو تصاعدي للعلاقات الامنية المغاربية.....79-81

المطلب الثالث: سيناريو الثوري للعلاقات المغاربية الامنية.....82-85
استنتاجات الفصل.....86
الاستنتاجات.....87-91
الملاحق.....92-98
قائمةالمراجع.....99-107
الفهرس.....108

ملخص الدراسة

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جد هامة من الناحية الاستراتيجية وتقع ضمن دوائر جيو–استراتيجية وما لذلك من انعكاسات أمنية على الأمن القومي لدول المنطقة المغاربية، تركز الدول المغاربية على أن هناك إشكالية أمنية كبيرة في خاصة في منطقة الساحل و الصحراء و حتى المنطقة المغاربية تحتاج إلى دراسة فعالة للقدرة على الحد من هذه الأخطار والتهديدات ما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية وعلى توزيع القوى بالمنطقة حيث عرفت المنطقة سياسات أمنية متباينة.

إن هذه القضايا أو الأزمات الإقليمية شكلت ميدانا للتنافس ما بين دول المنطقة المغاربية خاصة بين الجارتين الجزائر والمغرب من جهة، أما من الناحية الأخرى يسود تنافس أوروبي–أمريكي على المنطقة المغاربية نفسها.

تأزم العلاقات الأمنية بين دول المنطقة بالإضافة إلى الوضع الأمني في المنطقة قد ينتهي بسيناريو غير مرغوب للأمن المغاربي داخل المنطقة ككل.

Summary of the study

The Grande Maghreb is very important strategically located within geo-strategy and its impact on Maghreb Common securit; the Maghreb States focuses on the major security issues; particular in the Sahel and the Sahara and the Maghreb region the former threats needs Serious study and effective ability to reduce these risks and threats .this led to reflections on the distribution of power and security in the region as result the area states will Follow Different security policies.

These issues and regional crises Consider shaped compete Field among the Maghreb states, particularly Algeria and Morocco between the two neighbors on the one hand, and, on the other hand, a European-American competition prevails on the Maghreb itself.

Tight security relations between States in the region in addition to the security situation in the region may end up in undesirable scenario for the security of the
Maghreb as a whole.

Résumé de l'étude

La région Maghreb est très importante et très bien situé à géostratégie et son impact sur Sécurité commune des États du Maghreb mettent l'accent sur la sécurité des grands problèmes notamment dans le Sahel et le Sahara et la région du Maghreb nécessaire pour étudier la capacité efficace pour réduire ces risques et menaces a conduit à des réflexions sur la répartition du pouvoir et de la sécurité dans la région. En plus les comme les stratégies de sécurité Poursuivi par les états de la région est Différents.

Ces questions ou les crises régionales, en forme champ concurrence entre les États du Maghreb, particulièrement l'Algérie et le Maroc entre les deux voisins d'une part, et, d'autre part, une concurrence européenne -d'Amérique prévaut sur le Maghreb lui-même.

Des relations de sécurité serrée entre États de la région en plus de l'insécurité dans la région peuvent finir dans un scénario pas souhaitable pour la sécurité du Maghreb dans son ensemble.